الأمم المتحدة

A/64/PV.49

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٤٩**

الأربعاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

تقرير اللجنة الثانية (A/64/419)

الرئيس: إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية المعروض عليها اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس: تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت باعتماده اللجنة الثانية في الفقرة ٩ من تقريرها. لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

أعتمد مشروع المقرر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل السويد، الذي يرغب في أن يتكلم شرحا للموقف بشأن المقرر المتخذ للتو.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): كان في وسع الاتحاد الأوروبي تأييد المقرر الذي اتخذ للتو، لكن ليس من دون شيء من الأسف. ونعتقد أن من المؤسف للغاية أننا قد وضعنا في موقف حيث كان علينا أن نؤجل حدثا رفيع المستوى بعد إخطار وجيز، ونعتقد أن هذا ليس أمرا حسنا بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة. ونفهم أننا قد وُعدنا بتوضيح مكتوب من الأمانة العامة للخطأ الذي حدث في التحضير لذلك الحدث. وسيساعد هذا بالتأكيد عواصمنا على فهم أفضل لسبب تأجيل الحوار الرفيع المستوى.

ونود أيضا أن نشدد على أهمية ألاّ نجد أنفسنا في نفس الوضع مرة أخرى. والاتحاد الأوروبي على استعداد للانخراط في مشاورات بشأن تواريخ جديدة للحوار، لكن علينا ان نحضر لهذا القرار بشأن التواريخ الجديدة بشكل دقيق وذلك لضمان النوعية الرفيعة لذلك الاجتماع والتحضير له.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيس: بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٥٢ من جدول الأعمال.

البندان ١٠ و ١٠٨ من جدول الأعمال

تقرير لجنة بناء السلام (A/64/341)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/64/217)

تقرير الأمين العام (A/63/881)

الرئيس: لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قررت، بموجب مقررها ٥١٧/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أن ترجئ حتى الدورة الرابعة والستين النظر في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة (A/63/881) في إطار بندي جدول الأعمال المعنونين ''تقرير لجنة بناء السلام'' و ''تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام''.

تزايد في السنوات الأخيرة إدراك أهمية بناء السلام حتى أنه بات يعتبر عنصرا جوهريا وجزءا لا يتجزأ من أي نهج شامل يتّبع حيال السلام والتنمية. وقد بادر اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالاعتراف على النحو الواجب بأن مساعدة البلدان الخارجة من النزاعات على أن تسلك طريق السلام المستدام تشكل تحديا وبأن منع تجدد النزاعات صار أمرا حتميا. ومن ثم كان إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام كهيكل مؤسسي من هياكل الأمم المتحدة نتيجة منطقية تلبي الحاجة إلى نهج أكثر اتساقا على نطاق المنظومة وتعزز القدرة على بناء السلام بنجاح.

والواقع أن هذه الممارسة، أي مناقشة هذين البندين معا، التي دخلت عامها الرابع، تتيح للأعضاء كافة فرصة مفيدة لتقييم أداء هيكل بناء السلام الجديد ولاقتراح سبل ووسائل زيادة تحسينه. ذلك أنه يتعين علينا أن نمعن النظر في الكيفية التي طبقت بها على صعيد الواقع العملي رؤية بناء السلام والأهداف المنشودة منه، وأن نقف على المدى الذي تم بلوغه في هذا الصدد. ويجيب ألا يغيب عن بالنا أن أكثر ما يهم ملايين البشر الذين يكافحون في سبيل انتزاع مستقبلهم من براثن ماض عصف به النزاع والدمار هو الفائدة الملموسة على أرض الواقع وما يطرأ على حياتهم اليومية من تحسن نتيجة بناء السلام. إن هؤلاء البشر هم أول من يعرف أولوياتهم ومصالحهم وأول من ينبغي الاستماع إلى صوتهم. ولهذا السبب يعتبر امتلاك الشعوب ناصية أمرها ركنا أساسيا في أي شراكة فعالة في مجال بناء السلام.

وأي شراكة من هذا القبيل يجب أن تعالج أيضا المسائل المعقدة التي تنطوي عليها حالات النزاع – أي الأبعاد العسكرية والسياسية والإنمائية والإنسانية وغيرها من الأبعاد المترابطة. وللتصدي لتلك التحديات لا بد من وضع استراتيجيات متكاملة ومتواصلة مدعومة بموارد كافية. وتستتبع تلك الاستراتيجيات الربط بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام بطريقة أكثر فعالية يُتوخى فيها الطابع العملي بقدر أكبر. إنها مبادرة جادة يتوقف نجاحها على ما تبديه الدول الأعضاء من التزام وإرادة سياسية جماعية.

ذلك هو الالتزام والدعم اللذان يجب مواصلة توفيرهما للجنة بناء السلام نظرا لأهمية الولاية المناطة بها، التي ما فتئت تضطلع بها على نحو يثير الإعجاب الشديد منذ عام ٢٠٠٦. ويحدوني الأمل أن يتيح الاستعراض القادم للجنة بناء السلام، الذي يتعين إجراؤه تنفيذا للولاية الصادرة بالقرارين المؤسسين للّجنة – قرار الجمعية ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) – أن يتيح الفرصة لا لتجديد التزاماتنا بقضية السلام فحسب، وإنما أيضا لكفالة تزويد هيكل بناء السلام بما يكفي من الموارد وتكييفه لأداء ولايته الأساسية.

لقد أجريتُ مشاورات مع الرؤساء المتعاقبين لمجلس الأمن فيما يتصل بعملية الاستعراض هذه، وتمخضت مشاوراتنا عن الاتفاق على ضرورة إجراء الاستعراض بصورة مفتوحة وشاملة. وأعتزم تعيين ميسرين إثنين لهذه الغاية.

ويحدوني الأمل أن يسفر الاستعراض عن إعطاء الأولوية لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي بصورة فعالة إلى البلدان الخارجة من النزاع، وأن تحشد البلدان الأعضاء طاقاتها في سبيل إحراز نتيجة تتناسب مع الآمال الكبيرة التي تعلقها على اضطلاع الأمم المتحدة ببناء السلام بشكل أكثر استجابة للاحتياجات وأكثر فعالية.

والآن أعطي الكلمة للممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة الذي يتولى أيضا رئاسة لجنة بناء السلام.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء لجنة بناء السلام يسعدني أن أعرض تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة (A/64/341).

تتيح المناقشتان المكرستان لبناء السلام، اللتان تجريهما سنويا الجمعية العامة ومجلس الأمن، منبرا لاستعراض وتوجيه أعمال اللجنة من قبل الهيئتين المؤسِّستين لها. والأهم من كل ذلك أنهما تسمحان بمشاركة العضوية العامة للأمم المتحدة مشاركة أوسع في التصدي للتحديات الخطيرة لبناء السلام فيما بعد النزاع.

وهذا العام رفع الأمين العام تقريرا إضافيا إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة (A/63/881). وذلك التقرير، الذي تلقى مساهمات كبيرة من لجنة بناء السلام، يسلط الضوء على تركيز الأمم المتحدة المتزايد على تأمين المواجهة العالمية المتماسكة والمتكاملة للتحديات التي تنطوي عليها حالات ما بعد الصراع.

لقد ذكر الأمين العام في ذلك التقرير أنه بما أن الأمم المتحدة ليست الجهة الفاعلة الوحيدة المنخرطة في العمل في حالات ما بعد الصراع، فإنها يتوقع منها بصورة متزايدة أن تضطلع بدور قيادي في الميدان بتنسيق المشاركة بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية وفيما بين الجهات الفاعلة الدولية. وتشكل لجنة بناء السلام الهيئة الحكومية الدولية المركزية التابعة للأمم المتحدة المكلفة بضمان أن تقود المنظمة فعلا المسيرة صوب التخفيف من عذاب السكان في حالات ما بعد الصراع.

وما فتئت لجنة بناء السلام، مع صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، تواصل تعزيز الرابطة القوية بين الأمن والتنمية والنهوض برؤية استراتيجية لإدامة السلام وتوطيد أركانه وتجنب الانتكاس إلى العنف وتقوية سيادة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان والترويج لها.

وتظل لجنة بناء السلام، بفضل عضويتها الفريدة ونهجها المرن في استمالة الجهات الفاعلة المحتملة والشركاء المحتملين ومساعدتهم، أداة صالحة لتحسين استجابة الأمم المتحدة لاحتياجات وأولويات البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

ويمثل تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة جهدا جماعيا بذله أعضاء اللجنة التنظيمية لتسليط الضوء على الحقائق والتحليلات المهمة جدا المتصلة بالأنشطة التي نفذتها شتى تشكيلاتها. وهو يوفر أيضا ملاحظات تتعلق بالسبيل الممكن سلوكه إلى الأمام.

ويبين التقرير التقدم الذي تحرزه لجنة بناء السلام في إشراك البلدان المدرجة في جدول أعمالها. علاوة على ذلك، تناولت اللجنة عددا من مسائل السياسات الهامة والدروس المستفادة ذات الأهمية الخاصة لولايتها العامة بوصفها آلية

مؤسسية مكرسة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع.

وحسبما يرد في استنتاجات تقرير اللجنة المتعلق بدورتها الثالثة، فقد عززت دورها الاستشاري الأساسي وأظهرت دعما متزايدا للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. وبذلك، واصلت اللجنة توسيع وتعميق شراكتها مع أطراف هامة. وهذه خطوة أساسية إلى الأمام، فيما تسعى اللجنة إلى كفالة الأهمية العملية لمشورتها، وتعزز تماسك استراتيجيات بناء السلام.

أولا وقبل كل شيء، واصلت لجنة بناء السلام تعزيز صلاتها بالجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالفعل، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما هاما في الجهود المبذولة لتعميق العلاقة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق مشاركة رئيس لجنة بناء السلام في الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٩، وتبادل الآراء مع أعضاء المجلس بشأن العلاقة الهامة بين الأمن، والتعافي من الصراع، والتنمية. إضافة إلى ذلك، أقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمشاركة مع لجنة بناء السلام على تنظيم حدث خاص، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، بشأن الأزمة الغذائية والاقتصادية في بلدان ما بعد الصراع. وكان الحدث دليلا على اهتمام اللجنة المتواصل بالتصدي لتحدي توفير الاحتياجات الأساسية والاحتياجات الاقتصادية للشعوب الخارجة من الصراع.

واجتمع رئيس اللجنة أيضا مع رئيسي الجمعية العامة في دورتيها الثالثة والستين والرابعة والستين بغية إطلاع الجمعية على أهم التطورات في أنشطة اللجنة. وإشراك عموم الأعضاء من خلال الجمعية أمر هام لكفالة ملكية الدول الأعضاء وإسهامها على نطاق أوسع في تطور جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام.

وواصلت لجنة بناء السلام أيضا توسيع شراكاتها مع العديد من الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومؤسسات مالية دولية، ومنظمات إقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وإذ أذكر شراكات أساسية لبناء السلام، أود أن أبرز الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بصحبة زملائي نائب الرئيس، ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، ورئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، مدعوما من مكتب دعم بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة للاتصال مع الاتحاد الأفريقي.

وقمت بزيارات توعية مماثلة إلى منظمة الدول الأمريكية، والمؤسسات المالية الدولية التي مقرها في واشنطن، دي سي، ومقر المفوضية الأوروبية في بروكسل. وساهمت هذه الزيارات في تعميق وتعزيز الحوار مع أولئك الشركاء الرئيسيين الإقليميين والدوليين، الذين يتصف بالأهمية إسهامهم ودعمهم حيال بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وبالنسبة إلى أنشطة مختلف التشكيلات التابعة للجنة بناء السلام، من الأهمية بمكان التشديد على أن اللجنة التنظيمية التي تمثل الفريق الأساسي لأعضاء لجنة بناء السلام، واصلت البحث في النُهُج الممكنة لتعزيز قدرتها على تنفيذ ولاياتها الأساسية، والتكيف مع الحقائق العالمية السائدة والنُهُج المتطورة إزاء أولويات بناء السلام الهامة. وتحقيقا لذلك، عقدت اللجنة عددا من الاجتماعات والمناقشات التي جرى سردها في التقرير.

وأود أن أبرز المناقشات الهامة التي أجرتها اللجنة بشأن المواضيع التالية: تعزيز قدرة لجنة بناء السلام على الوفاء بولايتها لحشد الموارد؛ العمالة وتوليد الدخل، فضلا

عن تنمية القطاع الخاص في بلدان ما بعد الصراع؛ الآثار المترتبة في البلدان الخارجة من الصراع على الأزمة المالية؛ استراتيجية الأمم المتحدة التنسيقية لسيادة القانون في البلدان الخارجة من الصراع؛ ومؤخرا جدا، التوقعات بالنسبة إلى المراجعة المكلف إجراؤها عام ٢٠١٠ لهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام، وتحسين العمل مع البلدان الساعية إلى نيل مشورة اللجنة.

إضافة إلى ذلك، قام رئيس اللجنة بعدة أنشطة لرفع درجة الوعي العالمي إزاء التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من الصراع. وتحقيقا لذلك، فإن مشاركتنا في العديد من الحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والمقابلات العلنية مع وسائط الإعلام، والأحداث الخاصة كانت منبرا هاما للدعوة بالنيابة عن البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وللتحديات العامة لبناء السلام.

ومؤخرا، أسفرت هذه الأنشطة، في جملة أمور، عن إسهام فريد في صندوق بناء السلام من ريع عائد إلى الاحتفال بنسخة رقمية لأغنية جون لينون ويوكو اونو التقليدية ”أعطوا فرصة للسلام“. وأدعو الأعضاء إلى تنزيلها من آيتيونز لأن هذا سيدعم أنشطة بناء السلام.

ويُرى أن ربط أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام بمشاهير العالم مهم لزيادة الوعي والتشجيع على الإسهام في القضايا النبيلة للأمم المتحدة على صعيد عامة الناس. وتحقيقا لذلك، تعمل لجنة بناء السلام أيضا على تعيين سفير لبناء السلام من بين عدد من مشاهير الرياضة والفنون المحتملين. إضافة إلى ذلك، واصلت التشكيلات القطرية المخصصة تخطيطها ورصدها للتقدم في تنفيذ الأطر الاستراتيجية لبناء السلام في البلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وفي ما يتعلق ببوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا – بيساو، وسيراليون فإن رؤساء التشكيلات الأربع يزورون بانتظام البلدان الأربعة ويتفاعلون مع مسؤولين وطنيين رفيعي المستوى، والمجتمع المدني، والشركاء، ومسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وفي البلدان الأربعة، يواصل أعضاء لجنة بناء السلام جماعيا تعزيز الشمولية والملكية الوطنية لعمليات بناء السلام. وفيما كانت اللجنة تواجه عددا من تحديات قطرية محددة في مجالات الموارد، والقدرة، والالتزام والاتساق السياسيين، فإنها وفرت منبرا سياسيا له مقومات البقاء لمواجهة هذه التحديات والسعي إلى الشراكات المطلوبة للمساعدة على اتساق الأنشطة وإحراز مكاسب ملموسة على الأرض.

أخيرا، واصل الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة توفير منتدى غير رسمي للجنة بناء السلام للاستفادة من خبرة الممارسين العامين داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن بلدان ذات خبرة محددة في بناء السلام بعد الصراع. وواصل الفريق العامل أيضا السعي إلى صلات وثيقة مع عمل تشكيلات اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة ومجتمع بناء السلام على نطاق أوسع. وتحقيقا لذلك، فإن المناقشات المتعلقة بالمساعدة على سيادة القانون، وإعادة الاندماج المستدام، والنُهُج الإقليمية لنزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج، ودور الحوار الوطني في بناء السلام أمور تتناول أولويات هامة لبلد أو أكثر مدرج في جدول أعمال اللجنة.

ولقد تلقت اللجنة، عبر مختلف تشكيلاتها، دعما موضوعيا من مكتب دعم بناء السلام. ويواصل المكتب تأمين الاتصال الضروري للجنة بناء السلام مع الكيانات العملية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. واستمر المكتب في تقديم إحاطات إعلامية فصلية منتظمة للجنة التنظيمية المعنية بأنشطة وعمليات صندوق بناء السلام. وواصلت هذه الإحاطات الإعلامية تعميق الصلة الاستراتيجية بين اللجنة وصندوق بناء السلام، وهيأت للجنة

بانتظام فرصا لتوفير التوجيه السياسي العام إزاء استعمال الصندوق دعما للأهداف الاستراتيجية لبناء السلام في البلدان التي تنظر فيها لجنة بناء السلام. والتعاون بين اللجنة والصندوق بحاجة إلى أن يزداد تعزيزا.

وبينما يتوسع جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام وعلاقاته مع الأطراف الأخرى لبناء السلام، يستمر نطاق عمل المكتب ومجالات الدعم في التوسع أيضا. وينبغي بالتالي زيادة تعزيز موارد المكتب البشرية والموضوعية.

إن قيام الأمين العام حديثا بتعيين جودي تشنغ – هوبكنز أمينا عاما مساعدا ورئيسة مكتب دعم بناء السلام يأتي بقيادة قديرة ذات خبرة ميدانية كبيرة لإدارة الدعم المقدم إلى لجنة بناء السلام من جهة، وعمليات صندوق بناء السلام من جهة أخرى.

بعد ثلاث سنوات على تفعيل القرار الشهير لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ القاضي بإنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، فإن جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام يتسع نطاقا وعمقا. فبناء السلام مجال قد يسهم في بلورة صورة المنظمة في السنوات المقبلة. إن بناء السلام فريد بحيث أنه الرابط الذي يربط فيما بين الأمن وحكم القانون والتنمية، بينما يوطد دعائم أساس السلم والتنمية المستدامين. ومما لاشك فيه أن ذلك نقطة قوته الرئيسية.

وفي الوقت نفسه، ومع وجود جهات فاعلة متعددة أخرى منخرطة في طائفة من الأنشطة الإنسانية والأمنية والتنموية، يصبح التحدي المتمثل بكفالة رد متماسك ومتكامل مهمة شاقة. وبالمثل، فإن مبادئ الملكية الوطنية وإشراك الجميع مسائل ما برحت هامة جدا في عمل اللجنة خلال السنوات الماضية.

بينما بوسعنا أن نحدد بالتأكيد التقدم المبدئي الذي تحقق في ربط الدور الاستشاري للجنة بالأمم المتحدة وبالكيانات العملياتية غير التابعة للأمم المتحدة، أرى أن اللجنة لا تزال غير مستغلة استغلالا كاملا. وتمثل اللجنة حلقة فريدة في تلك الهيئات الرئيسية الثلاث في الأمم المتحدة، وهي تمثلا تكوينا فريدا للعضوية ودرجة كبيرة من المرونة لإشراك جهات فاعلة غير تابعة للأمم المتحدة وغير حكومية. وهكذا، بوسع اللجنة بشكل خاص أن تعزز من الانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى الانتعاش المبكر والتآزر بين ولايات حفظ السلام وبناء السلام والقدرة الوطنية الإنمائية في أولويات بناء السلام الهامة.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع مباشرة (A/63/881)، فإن للجنة دورا هاما جدا تقوم به في تصدر الخطة الواردة في التقرير والنهوض بها. ويقينا أن اللجنة بوسعها المساعدة في تحقيق عدد من الأعمال الهامة التي أوصى بها الأمين العام في تقريره. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر الاستعراض المتوخى في قرارات تأسيس اللجنة فرصة كبيرة لزيادة البناء على الخبرة المكتسبة، وتحديد دورها المحتمل في دعم خطة موسعة لبناء السلام في الأمم المتحدة وزيادة دعمها للبلدان الخارجة من صراع.

إن الجمعية العامة ومجلس الأمن إذ تقومان بالدور الرئيسي في استعراض عام ٢٠١٠، ستشقان طريقا هاما لإبراز أهمية الأمم المتحدة في المستقبل في معالجة حالات ما بعد انتهاء الصراع. وتلك ستكون مهمة تستحث طاقتنا الجماعية للوفاء بالوعود والمُثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتلبية احتياجات أشد الناس ضعفا في العالم.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم الاتحاد الأوروبي.

تؤيد هذا البيان تركيا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، صربيا، أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، أرمينيا.

إن دعم البلدان الخارجة من صراع التزام ومسؤولية أخلاقية على عاتق المجتمع الدولي. ويجب ألا نعجز عن الصمود أمام ذلك التحدي. إن الأمم المتحدة بما تتمتع به من شرعية عالمية والطائفة الواسعة من الأدوات المتاحة لها، بوسعها القيام بدور مركزي والمساهمة بقيمة مضافة واضحة لدعم البلدان الخارجة من صراع اتسم بالعنف من أجل بناء سلم مستدام فيها.

لذلك، شارك الاتحاد الأوروبي بهمة في لجنة بناء السلام منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥. ويوفر استعراض عام ٢٠١٠ فرصة مؤاتية لتعزيز الرؤية وراء اللجنة وإيجاد تفاهم مشترك على طريق المستقبل.

إن اللجنة مكلفة بالجمع بين كل الجهات الفاعلة ذات الصلة والموارد اللازمة وتقديم المشورة ارتكازا على استراتيجيات متكاملة. وهذا يجعل اللجنة منتدى لتنسيق السياسة في ما بين الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية على المستوى الاستراتيجي. وبوسع اللجنة أن تقوم أيضا بدور مركزي في معالجة الفجوات الكبيرة في جهود بناء السلم والمساهمة في زيادة التماسك بين الأمن والتنمية والجهات الفاعلة في العمل الإنساني.

وقد أصبحت اللجنة أيضا إطارا هاما للمساءلة المتبادلة، التي يمكن فيه محاسبة الحكومات المضيفة والمجتمع الدولي بصورة متبادلة إزاء الالتزامات المتفق عليها. وتوفر عضوية اللجنة شرعية دولية للقيام بفعالية بتلك الأدوار.

وليتسنى للجنة تسخير ما لديها من قدرات، من الجوهري أن يتمتع أعضاؤها بدرجة عالية من الالتزام وملكية خطة لجنة بناء السلام. وبصفتنا أعضاء في اللجنة لا بد لنا من أن نكفل ترجمة التزاماتنا إلى سياسات وأعمال في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

يرحب الاتحاد الأوروبي بزيادة العلاقة المنظمة، بما في ذلك زيادة التفاعل، بين اللجنة ومجلس الأمن. إن ذلك من شأنه أن ييسر الدور الاستشاري للجنة ويعزز الإدراج المبكر لمنظور بناء السلام في الدراسات التي يقوم بها مجلس الأمن والقرارات التي يتخذها. والتحدي الرئيسي هنا يكمن في الاستخدام الأفضل للتآزر بين بناء السلام وصنع السلام.

إن الدعم الفعال للبلدان الخارجة من الصراع يرتكز على الملكية الوطنية. لذلك يشجع الاتحاد الأوروبي اللجنة على التحلي بالمرونة في عملها والتركيز على مجموعة محدودة من الأولويات بينما تبني على القدرات والاستراتيجيات الراهنة المتوفرة على الصعيد القطري.

إن نجاح الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لبناء السلام تقرره قدرتنا على دعم الجهود الوطنية في الميدان. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى سرعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع مباشرة. (A/63/881).

ومن الضرورة بمكان تعزيز قيادة الأمم المتحدة في البلد لحشد الدعم الدولي وراء وضع استراتيجيات مبكرة ومحددة الأولويات. وعلاوة على ذلك، لا بد من تعزيز القدرة العملياتية في قطاعات بناء السلام الرئيسية، بما في ذلك تحسين القدرات المدنية ونشرها في الوقت المناسب.

إن تمويل بناء السلام وجهود الانتعاش المبكر يجب أن تكون قابلة للتنبؤ وفي أوانها ومرنة ومنسقة جيدا. والقيام بذلك يتطلب شجاعة سياسية، كما ورد في سياقات ما بعد انتهاء الصراع التي تنطوي على المخاطرة. وينبغي تحسين

ممارسات المانحين وآلياتهم للتصدي لهذه المخاطر على نحو أفضل.

ينبغي لصندوق السلام، بفضل إمكانية صرف الأموال بسرعة ومرونة، أن يقوم بدور رئيسي في إتمام آليات التمويل القائمة. وبوصفنا متبرعين ملتزمين بصندوق بناء السلام نتوق إلى أن نرى الصندوق يبلغ قدرته الكاملة.

أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحرارة بمساعدة الأمين العام السيدة جودي شينغ – هوبكينز، رئيسة مكتب دعم بناء السلام. أن وجود مكتب دعم قوي سيؤدي دورا رئيسيا في توحيد صفوف منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا بناء السلام وتوفير مساهمة متينة في مداولات لجنة بناء السلام.

ونتطلع إلى الأمين العام لتولي قيادة قوية في الدفع قدما بخطة بناء السلام داخل الأمم المتحدة وخارجها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بهمة دعم الجهود الرامية إلى تحسين مساعدة البلدان في بناء السلام المستدام.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بوصفي منسقا لمجموعة بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في لجنة بناء السلام أن أخاطب الجمعية العامة باسم الحركة بمناسبة التقرير السنوي الثالث للجنة كما ورد في الوثيقة A/64/341 .

يستعرض التقرير السنوي الثالث للجنة بناء السلام أنشطة اللجنة للفترة من ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وشأنه شأن التقريرين السنويين السابقين عن عمل اللجنة، يجسد المهام الشاقة المتعددة التي قامت بها اللجنة في مواجهة العديد من التحديات التي واجهتها خلال الفترة.

ومن الجدير بالذكر أن التقرير وثيقة شاملة جدا حقا ويمثل تقييما دقيقا وسجلا أمينا لعمل اللجنة خلال الفترة المذكورة. يتضح جليا من التقرير أن الجهود التي تبذل من أجل تعزيز السلام وإرساء أسس إعادة التأهيل والتعافي الاقتصادي المستدام والتنمية ينبغي أن تكون شاملة. وقد استفادت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في الدورات السابقة. كما ركَّزت جهودها على إنجاز ولايتها في المجالات الرئيسية؛ فيما ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام، في المجالات الأخرى، لتنفيذ استراتيجيات ونُهُج جديدة بغية تعزيز قدرة اللجنة على مواكبة الحقائق العالمية السائدة لما لذلك من أهمية بالغة بالنسبة لأولويات بناء السلام في المجتمعات الخارجة من النزاع، وبخاصة تلك المدرجة على جدول أعمالها المباشر.

على الرغم من أن المهام المتبقية تشكل تحديا عظيما، تمكنت اللجنة، بمساعدة مكتب دعم بناء السلام، من تحقيق إنجازات إيجابية في عملياتها كما يؤكد ذلك التقييم الإجمالي من قِبَل الدول الأعضاء. كما أننا نشعر بالارتياح للخطوات العملية التي اتخذت بغية توطيد التعافي بعد انتهاء الصراع وتعزيز أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان قيد النظر.

لا تزال حركة عدم الانحياز عند قناعتها بأنه يتعين على اللجنة التنظيمية أن تضطلع بالدور المركزي في إدارة أعمال اللجنة وتوجيهها بشكل عام، ونرحب في هذا الصدد بتزايد اجتماعات اللجنة خلال تلك الفترة. وقد نتجت عن تلك الاجتماعات قيمة إضافية هائلة، بما في ذلك بناء وتعزيز الشراكات التي لا غنى عنها لعمل اللجنة وخلق قاعدة لعملية استعراض وتقييم الاستراتيجيات القائمة حاليا لتحديد أساليب تطبيق ولاياتها وتطوير برنامج عمل اللجنة. كما نرحب بالمناقشات العديدة التي عُقدت وخلُصت إلى توصيات تهدف إلى تحسين فعالية اللجنة والأنشطة التي يقوم بها رئيسها نيابة عنها.

إن التفاعل والتعاون المطَّردين بين رئيس اللجنة ورؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوة حميدة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإن الحركة تود أن تغتنم هذه الفرصة لتجدد طلبها بأن يمتد هذا التفاعل ليشمل مجموع أعضاء اللجنة، بما في ذلك التشكيلات القطرية المخصصة. إننا مقتنعون بأن نداءنا لم يقع على أُذن صمّاء لأننا قد لمسنا بالفعل تقدما في ذلك الاتجاه. رغبتنا إذَن هي التشديد على الحاجة لاستمرار هذا التوجه خلال الدورة الرابعة وما بعدها ليصبح جزءا من طرائق عمل اللجنة.

وفي الوقت نفسه، تُقِرُّ الحركة وتؤيد بقوة الأنشطة المختلفة التي يقوم بها الرئيس بالنيابة عن اللجنة لتعزيز العلاقة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، الأمر الذي يتماشى مع ولاية اللجنة فيما يتعلق بتحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة على الأرض في جهود بناء السلام، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.

ترى حركة عدم الانحياز أنه على الرغم من أن الجهود المبذولة لزيادة وعي الجمهور بأهمية اللجنة كانت مُرضية، فإنها استهدفت الأكاديميين أكثر من الأشخاص العاديين. وتعتقد الحركة أن بناء السلام ولجنة بناء السلام يهمان الجميع وفي ضوء ذلك ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لإطلاع الرأي العام العالمي، بما فيه وسائل الإعلام الرئيسية، على ولاية وأنشطة اللجنة.

ومع ذلك نشيد بجهود الرئيس الذي سعى خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بمساعدة طائفة من الجهات الفاعلة حاليا والمحتملة وأصحاب المصلحة والشركاء، إلى نشر رسالة اللجنة، كنوع من أنواع التواصل والترويج وإذكاء الوعي بعمل اللجنة. وعلاوة على ذلك، ترى الحركة أن قرار تعيين سفراء النوايا الحسنة يشكل خطوة إيجابية وخلاقة من شأنها أن تزيد من الوعي بعمل وأنشطة اللجنة والتقدير له.

تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتدعو اللجنة إلى تطوير لوائحها الداخلية وطرائق عملها الخاصة بها. إننا على ثقة من أن اللوائح الواضحة في هذا المجال ستساهم في كفاءة واتساق وشفافية عمل اللجنة. ينبغي بذل كل الجهود في الدورة الرابعة لمعالجة هذا الوضع الشاذ. وفي نفس الوقت، ينبغي إدماج النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة، تحت القيادة المقتدرة للمندوب الدائم للسلفادور، في صلب استراتيجية وسياسات اللجنة. إن مجرد مناقشة الدروس المستفادة لا تكفي، بل ينبغي أيضا أن تنعكس النتائج إيجابيا على عمل اللجنة.

لا تزال الحركة تشعر بالاستياء إزاء ما يبدو قلة اكتراث أو عدم اهتمام بالبعد الإنمائي لجهود بناء السلام في التشكيلات القطرية المخصصة في إطار اللجنة. ينبغي التركيز بدرجة أكبر على مجالات من قبيل التعليم والتدريب، وتنمية البنى التحتية الريفية والزراعية وإصلاح القطاع الخاص والتنمية، مع التركيز على خلق الوظائف وتمويل الأنشطة الهادفة لتعزيز الاستثمار، وذلك تفاديا لارتداد البلدان المعنية إلى حالة الصراع.

تتطلع حركة عدم الانحياز إلى استعراض عمل المنظمة الذي سيتم عام ٢٠١٠. ستكون تلك فرصة سانحة ليس فقط للإطلاع على عمل اللجنة، بل أيضا لبذل الجهود لتحسين مسعاها لتنفيذ ولايتها الأساسية. وتعتزم الحركة المشاركة بنشاط في عمليتي التشاور والاستعراض اللتين ينبغي أن تقوما على مبدأ الملكية الوطنية لعملية بناء السلام من قِبَل البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وأن تشمل أيضا تلك البلدان التي يحتمل أن تدرج في جدول الأعمال،

وأصحاب المصلحة الآخرين. ويجب أن يبدأ الإعداد لاستعراض ٢٠١٠ في وقت مبكر قدر المستطاع بحيث يمكن لجميع الأطراف المعنية المساهمة برأيها.

من أبرز معالم الفترة قيد الاستعراض القرار ٢٨٢/٦٣ الذي اعتمدته الجمعية العامة في حزيران/يونيه والمتضمن لموافقتها على تنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام ليكون مصدر موارد مرنا ومخصصا وسريع الاستجابة من أجل دعم بناء السلام. وتتطلع الحركة إلى التطبيق الفوري للاختصاصات الجديدة للصندوق بأمل أن يمكنه ذلك من التصدي للتحديات التي واجهته في المجالات الإدارية والتشغيلية والإجرائية خلال المرحلة الأولى من بدء عملياته. من شأن ذلك أن يساعد على إرساء قواعد راسخة لضمان استفادة البلدان الخارجة من الصراعات، في الوقت المناسب، من المبالغ التي يصدق الصندوق بدفعها. إن الإحاطات الفصلية التي يقدمها مكتب دعم بناء السلام بشأن تشغيل الصندوق واستخدامه والمبالغ المرصودة للمشاريع هي بحق إضافة مفيدة لأنشطة اللجنة خلال تلك الفترة تجعلها على علم بالأنشطة المتعلقة بالصندوق، وتتطلع الحركة إلى استمرار تلك الإحاطات المفيدة.

تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للسيد هيرالدو مونيوز، المندوب الدائم لتشيلي، لما اتسمت به رئاسته للجنة في دورتها الثالثة من نشاط. لقد تمكنت اللجنة برئاسته من توطيد وضعها وتعزيز صورتها في المجتمع الدولي كما فتحت آفاقا جديدة للنمو. كذلك نشكره على تقريره هذا الصباح. اسمحوا لي أيضا أن أعرب، باسم الحركة، عن مشاعر التقدير لرؤساء مختلف التشكيلات القطرية المخصصة ولرئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، لما أبدوه من روح الالتزام والقيادة، وكذلك لموظفي مكتب دعم بناء السلام الذين يؤدون عملهم بهمة وتفان.

السيد يول (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخاطبكم باسم بلدان الشمال الأوروبي، الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد.

إن دعم البلدان الخارجة من الصراعات العنيفة ومنع ارتدادها إلى حالة الصراع مسؤولية دولية. ولدى إنشاء لجنة بناء السلام، وافق المجتمع الدولي على ضرورة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم التنمية الديمقراطية المستدامة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

وتظل بلدان الشمال الأوروبي داعمة قوية للجنة بناء السلام. وإذ نحن الآن في الدورة الرابعة، ما زالت اللجنة في المرحلة الأولى من نشوئها. ويسعد بلدان الشمال الأوروبي أن ترى كيفية تمكن اللجنة من التكيف والاستفادة من تجاربها. وتوفر عملية الاستعراض المقبلة في عام ٢٠١٠ فرصة هامة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن ولوضع الخطط للخطوات التالية اللازمة لتعزيز قدرة اللجنة على الوفاء بالرؤية التي أنشئت من أجلها.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة للتركيز على أربعة مواضيع هي: الملكية الوطنية، وأهمية التنسيق والاتساق، ومسؤولية الدول الأعضاء، ودور المرأة في بناء السلام.

أولا، يجب أن يكون مقياس النجاح هو مقدار نجاح اللجنة في المساعدة على منع ارتداد البلدان المدرجة في جدول أعمالها إلى أتون العنف والنزاع. وهذا يعني أن من الأهمية بمكان بالنسبة للجنة بناء السلام أن تقيم المشاركة وفقا للأولويات الوطنية وأن تكون مستجيبة لآراء السلطات الوطنية والمنظمات المحلية والدولية في الميدان. إن دعم القدرات المدنية في الدول الضعيفة أمر حيوي بالقدر نفسه لتوطيد السلام وتدعيم الملكية الوطنية الحقيقية. ونود أن نشيد بتشكيلة لجنة بناء السلام المعنية بسيراليون على خفة الحركة والسرعة في اعتماد حكومة سيراليون لخطة التغيير،

بوصفها الاستراتيجية الأساسية التي تسترشد بها جهود التنمية الوطنية والدولية في المستقبل. وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الحاجة إلى كفالة إدراج التجارب والدروس المستخلصة من الميدان في الاستعراض المقبل للجنة بناء السلام.

والنقطة الثانية، متصلة بشكل وثيق مع النقطة الأولى، هي أن لجنة بناء السلام يجب أن تحرص على عدم تكرار العمل التي تقوم به منظمات ووكالات وأطراف فاعلة أخرى. فقوة اللجنة تكمن في قدرتها على الجمع بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة، وحشد الموارد وتقديم الدعم لتطوير الاستراتيجيات المتكاملة. والأطر الاستراتيجية للجنة بشأن بلدان بعينها يجب ألا تضع مجموعات جديدة من الأولويات، بل ينبغي بصفة رئيسية أن تساعد على كفالة حصول الأطر القائمة والأولويات المتفق عليها على الاهتمام الدولي الكافي وأن تمتثل إليها الأطراف الفاعلة الدولية والوطنية.

وينبغي للجنة بناء السلام أن تعمل كمركز تنسيق لجميع الأطراف المعنية المشاركة في بناء السلام بغية ضمان التنسيق فيما بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وينبغي أيضا أن تسعى إلى مواصلة تحسين ما تتبعه من نهج المقر المنسق نحو بناء السلام بغية كفالة أكبر قدر من الاتساق بين الولاية السياسية المسندة من مجلس الأمن والولايات الإنمائية والإنسانية العديدة لوكالات الأمم المتحدة.

ثالثا، بوصفنا دولا أعضاء، يجب أن ننظر بجدية تامة إلى دورنا أيضا. فلكي تكون لجنة بناء السلام قادرة على الإسهام في تحقيق الاتساق، يتعين على الدول الأعضاء ذاتها أن تضع سياسات متسقة لبناء سلام. وهذا يعني أن علينا أن نحافظ على نهج متسق لما نتخذه من إجراءات ثنائية ومتعددة الأطراف. ولا يمكننا أن نتوقع من اللجنة أن تكون قادرة على التنسيق إذا لم نكن نحن قادرين على تحقيق الاتساق أو راغبين فيه. ومن حيث الجوهر، لا يمكننا أن نتوقع من اللجنة أن تكون حلا مؤسسيا سريعا لما هو أساسا مشكلة تتعلق بعدم توفر الإرادة السياسية والاهتمام على نحو كاف. فنحن الدول الأعضاء، علينا أيضا أن نحشد ونحافظ على الإرادة السياسية اللازمة للموافقة على اتخاذ نهج بناء السلام المنسق بشكل حقيقي وتنفيذ ذلك النهج.

أخيرا، تود بلدان الشمال الأوروبي أن تبرز أهمية التعبير الكافي عن الدور الأساسي للمرأة في تحقيق السلام الدائم بينما نحن نجدد جهودنا معا. إن وضع النساء والفتيات غالبا ما يكون مؤشرا واضحا على مدى التقدم المحرز في جهود بناء السلام. وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدنا تسليما متعاظما من جانب المجتمع الدولي بأهمية إعطاء المرأة الفرصة للمشاركة في جهود بناء السلام في بلدها، وبذلك وضع أساس لمنظور أكثر واقعية وتمثيلا لما يتطلبه السكان المعنيون لكي يتمكنوا من العودة إلى التعايش السلمي. ومع أن إدماج لغة نوع الجنس في القرارات التأسيسية للجنة وفي مداولاتها المستمرة، فإن اللجنة قد عززت المركز الرسمي لقاعدة ''المرأة والسلام والأمن''. وفضلا عن ذلك، فإن قرار مجلس الأمن ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، المتخذ حديثا، يقتضي اتخاذ خطوات لضمان التمويل الكافي لاحتياجات المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع، ولتناول مشاركة المرأة في التخطيط لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وهذه خطوات هامة تعيد التأكيد على الرسالة التي حملها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ومفادها أن مكان المرأة ليس في الهامش، بل في صدارة المحافل التي تتخذ القرارات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كريستيان (غانا).

في الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالأمين العام المساعد، السيدة جودي تشينغ – هوبكيز،

بصفتها رئيسة مكتب دعم بناء السلام. وسيكون الطريق أمامها محفوفا بالتحديات الهامة والصعبة. وقد حدد التقييم الأخير لصندوق بناء السلام وتنقيح اختصاصاته التحديات الهامة التي تتطلب اهتمام مكتب دعم بناء السلام لكفالة تنفيذ ولاية الصندوق. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية العامة على أن مكتب دعم بناء السلام سيلقى منا كامل الدعم في تصديه لهذه المسائل. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالقرار الأخير بصرف مبلغ كبير من صندوق بناء السلام لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل مكافحة العنف الجنسي، وهذا يقدم مثالا مبكرا على الجهود المتجددة لأداء دور حفاز من جانب صندوق دعم بناء السلام. وقد برهنت السيدة تشينغ – هوبكيتز كذلك على التزامها بتناول الدور الهام لمكتب دعم بناء السلام في تحسين وتعزيز الاتصال بين المستوى الميداني والمقر من خلال قيامها فور تعيينها بزيارة إلى الميدان. وبلدان الشمال الأوروبي تحييها على ذلك وتؤكد لها على استمرار دعمنا لها في عملها.

إننا نرحب أيضا بروح القيادة القوية التي يبديها الأمين العام في دفع عجلة جدول أعمال بناء السلام بينما نشرع في عملية تهدف إلى مواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها في هذا الميدان. وتكرر دول الشمال تأكيد التزامها المستمر بالأمم المتحدة القوية والقادرة على تحقيق رؤية طموحة لبناء السلام.

السيد سريفالي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وترحب تايلند بتقرير لجنة بناء السلام (A/64/341) وتشيد بالممثل الدائم لشيلي على روح القيادة التي يبديها في توجيه أعمال لجنة بناء السلام. ونحن نشكر رؤساء التشكيلات المعنية ببلدان بعينها، ونشكر كذلك الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة ورئيس مكتب دعم بناء السلام على تواصلهم الفعال والبناء مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل الدفع قدما بقضية بناء السلام.

كما تشكر تايلند الأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام (A/64/217) وترحب بمساهمات الصندوق لدفع عجلة السلام والأمن والتنمية في كل أرجاء العالم. وبصفتها واحدة من البلدان المساهمة في الصندوق، فإن تايلند سعيدة بحقيقة أن الصندوق، الذي يعمل حاليا في ١٢ بلدا، ما فتئ يساعد على إرساء أساس للسلام في البلدان التي خرجت مؤخرا من النزاع وعلى منع العديد من الحالات الهشة من العودة إلى النزاع. ومنذ إنشائها قبل ثلاث سنوات، وبمساعدة من مكتب الدعم، أحرزت اللجنة تقدما جديرا بالثناء. وهي تقوم بتدعيم دورها الاستشاري الأساسي ودعمها للبلدان المدرجة في جدول أعمالها وتقديم الدروس المستفادة التي سينتفع منها الكثير من البلدان.

وبصفتها عضوا في اللجنة، تدعم تايلند باستمرار اللجنة في جهودها لإيلاء الأولوية للملكية الوطنية، وتعزيز القدرة الوطنية والتشجيع على الحوار الشامل بين اصحاب المصلحة. ونعتقد أن النهج الشامل والمملوك وطنيا، وبدعم قوي ومتواصل من المجتمع الدولي، سيساعد، في الأجل الطويل، على استدامة السلام والأمن والتنمية في مجتمعات ما بعد الصراع.

وتؤمن تايلند بأن الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا ويعتمد كل منهما على الآخر. ولذلك، ينبغي للجنة، وهي تعمل على تحقيق السلام الدائم، أن تسعى للنهوض بكلا الأمن والتنمية بشكل متواز. ونتفق على أنه ينبغي القيام على نحو عاجل بنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم وإصلاح القطاع الأمني في أية عملية لبناء السلام. وفي الوقت نفسه، نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي عدم إيلاء

اهتمام أقل للمسائل مثل العمالة، وتوليد الدخل، والاحتياجات الأساسية، والتعليم وتطوير سبل الرزق بصفتها جزءا لا يتجزأ من إعادة الإدماج وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي ذلك الصدد، يضطلع الشباب والنساء بدور هام في بناء السلام. والنجاح في تلبية احتياجاتهم في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع يمثل فرصة وتحديا على السواء لبرامج بناء السلام. فالشباب، إذا استغلوا أو أهملوا، يمكن أن يكونوا عاملا مزعزعا لاستقرار المجتمع. والنساء، في الوقت نفسه، غالبا ما يكن عرضة للخطر بصورة كبيرة في الصراع وحالات ما بعد الصراع. لكن لدى المجموعتين إمكانية تنشيط اقتصادهما ورتق النسيج الاجتماعي. وينبغي إبراز تلك الإمكانية وتطويرها للتشجيع على زيادة الملكية في عملية بناء السلام.

وتعتقد تايلند أن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام ينبغي أن يكون انتقالا سلسا وأن يكون دورهما دورا تكميليا. ويتعين على حفظة السلام أن يبنوا على تواجدهم المبكر في الميدان ومعرفتهم الأساسية بالجهات الفاعلة ذات الصلة وبالصراع. وإذ يقومون بذلك، يمكنهم أن يكونوا بناة سلام في مرحلة مبكرة، شريطة أن تكون لديهم ولاية واضحة وموارد كافية.

ونحن نتفق مع التوصية بأنه يتعين على مجلس الأمن أن ينظر في استغلال مشورة لجنة بناء السلام بشكل أكثر فعالية في نظره في حالات ما بعد الصراع. وفي ذلك الصدد، ترحب تايلند بالبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/23)، برئاسة أوغندا، وهو يقر بأهمية البدء في تقديم مساعدة بناء السلام بأسرع ما يمكن. ومن دواعي سرورنا أن المجلس قد أكّد، في مداولاته، على أهمية النظر في بناء السلام في مرحلة مبكرة وأنه أعلن تعهده بكفالة الاتساق بين صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام والتنمية وذلك لتحقيق استجابة مبكرة وفعالة لحالات ما بعد الصراع.

ومن الطبيعي في أية حالات من حالات ما بعد الصراع أن تكون هناك توقعات عالية وشعور كبير بالتفاؤل بالمستقبل. ولذا، من الأهمية الحيوية بمكان كفالة أن ينتفع أصحاب المصلحة في المجتمع بصورة منصفة من فوائد السلام السريعة. وتلك مسألة أساسية لاستمرار الاستقرار، الذي هو شرط ضروري لتنشيط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمع ما بعد الصراع.

وفي ذلك السياق، تؤيد تايلند تأييدا تاما تعزيز صندوق بناء السلام لجعله أكثر فعالية واستجابة للاحتياجات الملحة في الميدان. ونرحب أيضا باختصاصاته المنقحة، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في القرار ٢٨٢/٦٣. ولا نبالغ في التشديد على أهمية الاستجابة السريعة والحاجة إلى التمويل الحسن التوقيت الذي يمكن التنبؤ به لدعم عمل بناء السلام. ولذلك نشجع على بذل المزيد من الجهود لإقامة وتعزيز الشراكة بين الصندوق ومصادر التمويل الأخرى، وذلك لسد الفجوات المالية وإتاحة المرونة التمويلية لحالات الطوارئ. وتمويل السلام ليس أمرا سهلا، لكن السماح بانتكاس السلام، الذي تحقق بشق الأنفس، إلى صراع أمر مكلف أكثر على جميع المستويات.

وفي ذلك الصدد، تشجع تايلند الدول الأعضاء، لا سيما الدول التي لم تقم بذلك بعد، على تقديم الدعم للصندوق. فالتبرعات العينية والمساعدة التقنية من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب من شأنها أن تكون عظيمة الفائدة في مساعدة جهود بناء السلام القائمة، لا سيما في ضوء انخفاض المساعدة المالية بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ونؤيد أيضا

الاعتمادات التي يستهدفها الصندوق، ومن شأنها أن تعزز فعاليته وفائدته بصفته حفازا لأولويات بناء السلام الرئيسية التي حددتها البلدان المتلقية لهذه المساعدة. وينبغي بذل الجهود، حيثما أمكن، لزيادة التآزر إلى الحد الأقصى بين الصندوق واللجنة.

وينبغي أيضا استغلال التآزر فيما بين جهود بناء السلام المختلفة. فالجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة، لا سيما لجنة بناء السلام، بالغة الأهمية في تنسيق وحشد المساعدة على نطاق المنظومة لبلدان ما بعد الصراع. وفي الوقت نفسه، يتعين الترحيب بالجهود التكميلية التي تبذلها الجهات الفاعلة الأخرى، الفردية والإقليمية منها. والتنسيق بشكل أفضل بين هذه الجهود المتعددة من شأنه أن يتيح تخصيص المزيد من الموارد الكافية. وسيكون المنتفعون النهائيون هم شعوب مجتمعات ما بعد الصراع التي نحاول مساعدتها.

وفي حين حققت اللجنة تقدما كبيرا، سيكون هناك دائما متسع للتحسين في أي مسعى معقد مثل هذا المسعى. وتشمل المجالات التي تستحق اهتماما خاصا تعزيز التنسيق مع الشركاء، ووضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، ومعالجة الفجوات التمويلية في أولويات بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة وزيادة الوعي الجماهيري بدور اللجنة.

وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى إجراء مشاورات بناءة تؤدي إلى استعراض ترتيبات اللجنة في عام ٢٠١٠. وهدفنا هو البناء على الخبرة التي اكتسبتها اللجنة وزيادة تعزيز فعالية دعمها للبلدان الخارجة من الصراع. وبصفتها عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، ستواصل تايلند العمل عن كثب مع شركائنا وذلك لزيادة تحسين اللجنة وتعزيزها.

السيد عبدالعزيز (مصر): أود أن أعبر عن تقدير وفد مصر للجنة بناء السلام على تقريرها القيم عن أعمال اللجنة خلال العام الماضي (A/64/341)، وللأمين العام على تقريره عن أعمال صندوق بناء السلام (A/64/217). ونود أن نعبر عن شكرنا لسعادة الممثل الدائم لشيلي على التقرير الذي عرضه اليوم وعلى الدور الهام الذي يضطلع به في توجيه عمل اللجنة، بالتوازي مع رؤوساء المجموعات الإقليمية. ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد قدمت مصر دعمها الكامل لعملية إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥، انطلاقا من إيمانها العميق بأهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة في منع إعادة انزلاق الدول الخارجة من الصراعات مرة أخرى إلى مرحلة الصراع. ودعمت مصر إرساء وترسيخ الأسس العملية لبدء اللجنة عملها من خلال عضويتها في اللجنة عن فئة الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٥. وقد شهدت تلك الفترة إرساء القواعد الإجرائية والتنظيمية من جهة، وشهدت إنشاء الحالات الأربع التي تتعامل معها اللجنة من جهة أخرى. وأسهمت مصر من خارج لجنة بناء السلام في الاستعراض الذي جرى في عام ٢٠٠٩ لصندوق بناء السلام وأسفر عن إعادة تفعيل وتنظيم أعماله. وتتطلع مصر إلى المشاركة في عملية استعراض أعمال اللجنة نفسها خلال عام ٢٠١٠ تنفيذا لقرار الجمعية العامة المنشئ لها ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

لقد اكتسبت لجنة بناء السلام أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، جعلتها محور مناقشات تتصل بمجالات عديدة تشمل مدى فاعلية الأمم المتحدة في تسوية النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، ومدى التداخل والتزامن المطلوب بين تلك المراحل الثلاث من عمل الأمم المتحدة، ودور الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في التعامل مع

هـذا الموضـوع في إطـار مـن التكامـل الهـادف إلى تحقيـق الشمولية في التعامل مع مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الأحكام الواردة في القرار المنشئ للجنة.

ورغم الجدل الذي حدث لدى صياغة قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ حول مدى إمكانية تزامن عمليات بناء السلام مع عمليات حفظ السلام، فقد ارتفعت في الآونة الأخيرة أصوات تطالب ببدء عملية بناء السلام بالتوازي مع عمليات حفظ السلام. وترى مصر أهمية دراسة هذا التوجه بقدر كبير من الحذر لضمان أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تدعيم العلاقة المحورية بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية الشاملة. فحفظ السلام يعتمد على وجود اتفاق سلام شامل تلتزم به جميع الأطراف المعنية بالصراع، وبما يخلق سلاما يتطلب من المجتمع الدولي حفظه، وما يستتبع ذلك من بدء عملية بناء السلام بهدف وضع اللبنات الرئيسية للتنمية الشاملة وفقا لولاية لجنة بناء السلام الواردة في البند ٢ (ب) من القرار ١٨٠/٦٠ المنشئ لها والذي ينص على ”تركيز الاهتمام على جهود التعمير وبناء المؤسسات الضرورية للتعافي من الصراع، ودعم وضع استراتيجيات متكاملة لإرساء أسس التنمية المستدامة“، وبما يعطي دفعة قوية حتى تحقق جهود التنمية المستدامة أهدافها والنتائج المرجوة منها. ومن هنا تحتل عملية التنمية المستدامة وتوفير الموارد المالية اللازمة صدارة اهتماماتنا لدى التعامل مع قضايا بناء السلام. في إطار التقريرين المقدمين إلينا من اللجنة والأمين العام، تود مصر أن تطرح عددا من الملاحظات الهادفة نحو تمكين اللجنة من تحقيق المزيد من الإنجازات خلال المرحلة القادمة.

أولا، أهمية ضمان استمرار اللجنة في العمل بفعالية على تقديم المشورة والمقترحات القائمة على الدراسة المتعمقة، وبالتنسيق مع كافة الأطراف الفاعلة، بهدف إقرار وتنفيذ استراتيجيات متكاملة لبناء السلام وإرساء أسس التنمية المستدامة بالدول الخارجة من النزاعات.

ثانيا، ضرورة تطوير اللجنة لسبل تفاعلها مع الدول المدرجة على جدول أعمالها، من خلال تكثيف الزيارات الميدانية للجنة لخلق قناة حوار مباشرة مع كافة الأطراف الفاعلة بالدول المعنية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك، وبما يضمن التفاعل الميداني للجنة مع الأوضاع على الأرض.

ثالثا، أهمية أن تستمر اللجنة في تطوير علاقتها المؤسسية بكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي ما زالت تتطلب مزيدا من التحديد والتوضيح في إطار من الاحترام الكامل للتوازن المؤسسي بين تلك الأجهزة ووفقا لاختصاص كل منها بموجب الميثاق.

رابعا، إعادة تقييم قواعد الإجراءات الأولية للجنة في ضوء المستجدات والخبرات المتراكمة خلال سنوات عملها الأولى، وبما يضمن إرساء قواعد مؤسسية واضحة للتعامل مع كافة الحالات المطروحة عليها وفقا لمعايير موضوعية لا تخضع لاعتبارات سياسية أو مالية، وكذلك توثيق علاقة التنسيق بين هياكل اللجنة المختلفة بشكل يضمن تكاملية الجهود وتواؤمها لبلورة استراتيجيات شاملة لبناء السلام، والاستفادة من النتائج التي يتوصل إليها الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

خامسا، العمل على تعظيم فرص نجاح جهود اللجنة في مجال بناء السلام من خلال الالتزام الكامل بمبدأ الملكية الوطنية للدول التي تتعامل اللجنة مع قضاياها من حيث التخطيط والتنفيذ وقرار إنهاء عمل اللجنة على أراضيها بقرارها السيادي الوطني، ووفقا لمحددات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية واضحة وموضوعية، ودون أي ضغوط خارجية.

سادسا، العمل على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من إمكانيات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والدول المانحة في دعم جهود بناء السلام، وبما قد يتطلبه ذلك من سرعة الانتهاء من إنشاء آلية المراقبة والمتابعة لضمان تنفيذ الأطراف الوطنية والدولية كافة لالتزاماتها المتعلقة بأولويات بناء السلام المتفق عليها بين اللجنة والدولة المعنية.

سابعا، ضمان ألا تتحول اللجنة إلى لجنة للوصاية على مقدرات الدول الخارجة من النزاعات، أو تتحول إلى مجرد وسيط يجمع الدول المانحة والمتلقية معا تحت إشراف الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وضمان تعزيز دور الدول غير المانحة الأعضاء في اللجنة وتمكينهم من أداء دورهم المحوري. ويتطلب ذلك كله إعداد تقييم متعمق وشامل لدور التشكيلات القطرية الخاصة التي تقوم بمراجعة وإقرار المشروعات التي تدخل في إطار خطة أولويات الدولة المعنية، وتحديد معايير موحدة تلتزم بها هذه التشكيلات لدى دراستها للمشروعات المنتظر إقرارها من اللجنة، على ألا ترتبط الموافقة على تلك المشروعات بأية مشروطية تحد من سيادة الدولة المعنية أو استقلالية قرارها السياسي.

ثامنا، استمرار تقديم الدعم لأمانة لجنة بناء السلام وتوفير الموارد المالية اللازمة لها لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه، وتخصيص الوقت اللازم لاجتماعات اللجنة والفرق القطرية، مدعومة بالترجمة، وزيادة عدد موظفي مكتب دعم عمليات بناء السلام، وتعزيز التنسيق والتعاون مع الرئيسة الجديدة لمكتب دعم بناء السلام السيدة جودي هوبكتر، التي نهنئها على تولي هذا المنصب مؤخرا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الفريق المتميز الموجود في المكتب بالفعل.

وترحب مصر بنتائج عملية مراجعة صندوق بناء السلام، وبزيادة تعهدات الدول الأعضاء بميزانية الصندوق، التي بلغ إجماليها ٣١٢,٩ مليون دولار، بما سمح للصندوق بتوسيع قاعدة تمويله لتشمل حتى الآن ٥٢ مشروعا في ١٢ دورة، وبما يعبر عن استمرار تضافر كافة الجهود للعمل على نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه المرجوة.

وعلى قدر ترحيبنا بهذه الجهود، ثمة حاجة ملحة لتوضيح الرؤية بالنسبة لطبيعة العلاقة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. فرغم استقلالية صندوق بناء السلام وتبعيته للأمين العام فإنه يتطلب قدرا أكبر من التنسيق والترابط بين أنشطته، وتمويل برامج لجنة بناء السلام في الدول المدرجة على جدول أعمالها، وتعزيز دور اللجنة في تقديم الإرشاد بالنسبة للسياسة العامة لاستخدام ميزانية الصندوق بتوجيه من اللجنة الإرشادية المشكلة للإشراف على أعماله.

وتتطلع مصر إلى بدء عملية مراجعة لجنة بناء السلام خلال عام ٢٠١٠، وهي العملية التي نثق بإتمامها بفعالية وبالتعاون الكامل بين كافة الدول الأعضاء، للبناء على الدروس المستفادة والخبرات المتراكمة من السنوات الأولى لعمل اللجنة، سعيا إلى التفعيل الكامل لأحكام ولايتها، وتعزيز قدراتها على التعامل مع موضوعات بناء السلام، التي تمثل حلقة الوصل الرئيسية التي تستند إلى نجاح جهود حفظ السلام، وترسي الأسس اللازمة لانطلاقة عملية التنمية المستدامة بأبعادها المتعددة.

السيد هونغ شي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد فييت نام أود أن أعرب عن تقديرنا لعرض تقرير لجنة بناء السلام وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام الواردين في الوثيقتين A/64/341 و A/64/217 على التوالي.

ويعلن وفدي تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد اتخذ اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ قرارا باستحداث لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام رغبة منه في إرساء أسس نهج منسق ومتماسك ومتكامل لبناء السلام فيما بعد الصراع. ولقد أنشئت تلك الهيئات لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة لتوها من الصراع ولمساعدتها على التقدم على طريق الانتعاش والتعمير.

ونشيد بلجنة بناء السلام على الإجراءات التي اتخذتها أثناء السنوات الثلاث الماضية وعلى تنفيذ ولايتها ووظائفها الأساسية بواسطة لجنتها التنظيمية وتشكيلاتها القطرية المحددة، حسبما نص عليه قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥(٢٠٠٥).

لقد قدمت اللجنة نتائج ملموسة من خلال أنشطتها بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وعززت اللجنة توعية الجمهور ومعرفته، وبناء القدرة والتوجيه في مجال السياسات بشأن بناء السلام، فضلا عن تحسين الإجراءات وطرائق العمل.

ونشعر بالسعادة أيضا إذ نلاحظ أنه خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أصبح لصندوق بناء السلام الآن، نظرا لولايته، إحدى أوسع قواعد المانحين لأي صندوق استئماني متعدد المانحين تديره الأمم المتحدة، فبلغت قيمة الأموال الموجودة فيه ٣١٢ مليون دولار من ٤٥ مانحا، وهو يدير ٨٧ مشروعا لبناء السلام في ١٢ بلدا. وبعض النتائج التي يسفر عنها التزام اللجنة المتواصل وإسهاماتها يمكن رؤيته في ما يتحقق من إنجازات في المصالحة وإعادة الإعمار وإعادة الدمج في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا – بيساو، وسيراليون وغيرها من البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، رغم أن مستويات التقدم فيها ليست متساوية بعد أو مستديمة بقدر ما نتمنى.

وبما أن هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام أصبحت قائمة الآن وتتحمل عبئا كبيرا، فإن التحدي يتمثل في كيفية تعزيز الإنجازات التي تحققت حتى اليوم، وتوليد قيمة مضافة في الفترة المقبلة. وبينما تدخل اللجنة سنتها الرابعة من العمل، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه بغية تمكين اللجنة من أن تصبح حقا إحدى الأدوات الرئيسية الدولية لتنسيق أنشطة بناء السلام. وتحقيقا لذلك، ينبغي للجنة أن تضاعف جهودها بغية تحسين طرائق عملها ونظامها الداخلي المؤقت. وينبغي لها أن تعمل على ترشيد علاقاتها المؤسسية مع هيئات أخرى للأمم المتحدة وكيانات غير تابعة للأمم المتحدة بغرض تحقيق تماسك وتكامل وتقسيم للعمل على نحو أفضل. وينبغي لها كفالة أن يكون عملها مرتبطا ارتباطا وثيقا بأفضل مصالح البلدان المتلقية ومدفوعا بها، لا سيما البلدان الأشد تأثرا بالصراعات التي طال أمدها، أو التخلف الإنمائي أو التهميش.

ونظرا للقيود الحالية على الموارد العالمية، فإن لصندوق بناء السلام مهمة تجسير الفجوات المالية، وتوسيع نطاق المانحين والمتلقين، واستيعاب القدرات المالية والمؤسسية للحكومات المحلية. وينبغي أيضا بذل الجهود لتعزيز التركيز الحفزي للصندوق في المجالات الأربعة ذات الأولوية: دعم اتفاقات السلام؛ وتعزيز التعايش والحل السلمي للصراعات؛ وتحقيق الانتعاش الاقتصادي المبكر وقطف ثمار السلام على الفور؛ وإرساء خدمات إدارية ضرورية وبناء القدرة. ويمكن للجنة أن تصبح معنية بشتى الأنشطة ضمن أطر مختلفة في فترة ما بعد الصراع، لذلك من الضروري وجود نهج شامل وجامع ومخصص. ونعتقد اعتقادا راسخا أن إجراء تحسينات إضافية في جدول أعمال التنمية سيساعد على التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، ويعزز القدرة الذاتية ويرسي

أساسا للسلام والتنمية الدائمين. وبغية أن يحرز بناء السلام نتائج ملموسة ودائمة، ينبغي تمكين السكان المحليين وإشراكهم إشراكا كاملا في جميع المراحل والأنشطة ذات الصلة.

ونتطلع إلى المراجعة التي ستجري العام المقبل لأنشطة اللجنة، حسبما تنص عليه قراراتها التأسيسية، ولا سيما قرار الجمعية ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥). وسوف توفر المراجعة فرصة جيدة للدول الأعضاء كي تجري جردا، وتشجع على زخم جديد، وتصقل طرائق عمل اللجنة ووجهتها. ووفقا لذلك، نرحب بجهود اللجنة لتقييم عملها، والخروج بتوصيات تتعلق بكيفية المشاركة على أفضل وجه في حالات ما بعد الصراع وتأدية دور استشاري فيها.

ويحدونا الأمل أن تتسنى الفرص للدول الأعضاء، طوال هذه العملية بأسرها، كي تعمق تفاعلاتها مع اللجنة، وأن يتم استخلاص الدروس والممارسات وأوجه التآزر القيّمة، الأمر الذي لا يساعد على منع البلدان المعنية من العودة إلى الصراع فحسب، وإنما أيضا على تعزيز القدرة على الإنذار المبكر إزاء توقع صراعات محتملة وإشراك المجتمع الدولي في التصدي لها في الوقت المناسب وبطريقة أكثر فعالية.

السيدة وهاب (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): نتوجه بتقديرنا إلى لجنة بناء السلام على تقريرها (A/64/314)، فضلا عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام (A/64/217). وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلت به جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يسعد إندونيسيا أن ترى اللجنة وهي تسعى إلى تحقيق أهداف ولايتها التأسيسية. وجهود اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المخصصة الأربع تدلل على عمل اللجنة الدؤوب وتفانيها ليس لإجراء تحسينات في البلدان المدرجة في قائمتها فحسب، وإنما أيضا لتعزيز الاهتمام والدعم العالميين لبناء السلام بوصفه مسألة رئيسية في عصرنا. وتسعدنا كذلك ملاحظة أن صندوق بناء السلام يحقق الآن فوائد في ١٢ بلدا ولديه أوسع قاعدة مانحين من بين صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية المتعددة المانحين. وهذا يشير إلى أهمية الصندوق الدولية، فضلا عن قدرته على تلبية التوقعات للإسهام بفعالية في تحقيق فوائد سريعة للسلام.

وثمة بعض النقاط الهامة في التقريرين نرى أن من الضروري تسليط الضوء عليها، ونعتقد أنها بحاجة إلى مزيد من الدعم. فكلا التقريرين يشير إلى ضرورة وجود نهج شامل منذ مرحلة مبكرة. والواقع أنه ينبغي وجود مزيج مناسب بين الأمن والتنمية، لأن التركيز على أحدهما فحسب لا يمكّن من تحقيق سلام دائم. وبغية التشجيع على نهج يكون حتى أكثر شمولا، يؤيد وفدي التشديد على المجالات الأربعة ذات الأولوية التي حددها الأمين العام. ونأمل لإنفاق الصندوق في مجال الانتعاش الاقتصادي المبكر وفوائد السلام المباشرة، الذي يشغل حاليا أدنى مرتبة بين الأولويات الأربع، أن يزداد في المستقبل تمشيا مع خطط الحكومات بشأن الأولويات. وأغلبية المناطق المتضررة من الصراعات تميل إلى أن تكون في فئة الأقل دخلا، وذات موارد ضئيلة. ويسلّم التقريران حقا بأن الملكية الوطنية مبدأ توجيهي رئيسي في عمل اللجنة والصندوق. وصوت أية حكومة منتخبة ديمقراطيا يمكن أن تخضع للمساءلة عن طريق التصويت ينبغي أن يكون الركيزة التي ترتكز عليها عملية الملكية الوطنية. ومهما كانت نوايا المبادرات الدولية طيبة، فإن الاحتياجات التي تحددها الحكومات الوطنية ينبغي أن تعتبر خطة لجميع التدخلات.

ونرحب بإقرار اللجنة أنه ينبغي وجود استراتيجية وطنية واحدة لبناء السلام، يجري وضعها عن طريق عملية

استشارية في ما بين جميع الشركاء المعنيين على الصعيد القطري. وبينما تعمل هذه الاستراتيجية على تيسير التنسيق إلى حد كبير بين الأطراف الوطنية والدولية المعنية، فإنها ستبسط متطلبات الرصد والتوثيق للحكومات في فترة ما بعد الصراع. ويمكن لهذه الاستراتيجية الواحدة أن تساعد اللجنة على وضعها بسرعة أطرا للعمل أكثر تركيزا، وبوسعها أن تعين على انطلاق المساعدة القطرية منذ البداية.

ونرحب كذلك بالتزام اللجنة إزاء تعبئة الموارد المالية والتقنية، وهي سمة أساسية من سمات عملها. ومن المشجع جدا أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى الرئيسان وأعضاء اللجنة اتصالات بمجموعة من أصحاب المصلحة التقليديين وغير التقليديين. وتوسيع نطاق السبل لتوليد الموارد مهم أيضا، نظرا لملاحظة الأمين العام أنه ما زال على صندوق بناء السلام أن يبيّن قيمته الحفزية من حيث اجتذاب موارد إضافية.

وفي هذا السياق، كان لإندونيسيا، خلال رئاستها للجنة في العام الماضي، شرف تيسير إنشاء أول فرقة عمل على الإطلاق تابعة للجنة بناء السلام وتُعنى بدور القطاع الخاص في بناء السلام بعد الصراع. ونقدر سائر المبادرات التي اتخذتها اللجنة لمعالجة الفجوات الخطيرة في الموارد في البلدان المدرجة في البرنامج، بما في ذلك التماس قدر أكبر من المشاركة مع القطاع الخاص والمؤسسات والمحسنين. وتلك المبادرات تبعث على التشجيع أيضا ومواصلة حيوية في عمل اللجنة السابق ونأمل أن تزيد تجسيدا.

أود الآن أن أنتقل إلى مسألتين هامتين أخريين ينبغي للجنة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة مناقشتهما، ألا وهما متابعة توصيات الأمين العام في تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881) والاستعراض الإلزامي للجنة في العام المقبل، كما نص عليه القراران المؤسسان، قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، وقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠.

يشدد التقرير على ضرورة قيام الأمم المتحدة، وعلى جناح السرعة، بوزع القدرات المدنية وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية. ويوصي التقرير بأنه ينبغي لتلك القدرات أن تأتي من الجنوب والمناطق المجاورة. وينبغي أن نرسم سياسة مفصلة بشأن طرائق تعيين عناصر هذه القدرة المدنية في الأمم المتحدة والجوانب العملياتية والمالية لها من خلال عملية حكومية دولية. ودور اللجنة في هذا المجال سيكون هاما ويجب توضيحه.

ونلاحظ أن بعض جوانب هذه القدرة المدنية، لا سيما تلك المتعلقة بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، قد تم تطويرها في بعض إدارات الأمم المتحدة. وثمة مسألة ذات صلة تتمثل في كيفية تماشي هذه الآليات القائمة مع توصيات التقرير. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى بعض المجالات الهامة جدا، من قبيل الانتعاش الاقتصادي والقدرات المدنية التي تغطيها مباشرة إدارة الشؤون السياسية، ينبغي أن تتوفر لدينا معلومات واضحة عما إذا سيتم تعيين كوادر جديدة متخصصة أو ما إذا سيتم سحب الموظفين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن الاشتراك مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة للاستفادة من أفضل القدرات المدنية في الدروس المستقاة في الجنوب والدروس الإقليمية، في جملة أمور، سيكون مفيدا جدا أيضا. وبينما يجدر بالأمم المتحدة أن تستغل الخبرة الإقليمية، من المهم جدا أن تدعم الأمم المتحدة أيضا الجهود الوطنية والإقليمية لتعزيز القدرات في المجالات الشاملة لعملية بناء السلام، وخاصة عندما لا تكون تلك القدرات متوفرة. وما فتئت إندونيسيا من جانبها تنبه إلى تلك المسائل في

منطقتها وإلى استكشاف الكيفية التي يمكن أن تساهم بها بلدان أمم رابطة جنوب شرق آسيا في مجال بناء السلام في العالم بعد انتهاء الصراع. وتخطط إندونيسيا لعقد حلقة عمل إقليمية عن حفظ السلام وبناء السلام المتعدد الأبعاد ستستضيفها مع سلوفاكيا في وقت مبكر من العام المقبل.

وفي ما يتعلق باستعراض الجمعية العامة الوشيك للجنة كما نصت عليه القرارات المؤسسة لها، سيكون هذا الحدث حقا منعطفا هاما جدا للاستفادة من خبرة اللجنة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل عام ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة لزيادة تبسيط الطرق الكفيلة بزيادة فعالية اللجنة. وينبغي للاستعراض أن يشمل استكشاف طائفة واسعة من الأساليب العملية لدعم أهداف اللجنة وتشكيلاتها. وفي رأينا أنه توجد وشائج هامة قائمة بين الاستعراض وتنفيذ تقرير الأمين العام بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

وأخيرا، لا بد لنتيجة الاستعراض من أن تمكن اللجنة من زيادة أهميتها العالمية في تقديم توصيات شاملة في مجال ولايتها. ونأمل أن يتم دعمها أيضا في استنباط وتعزيز الطرق الكفيلة بالمزيد من الانتقال السلس لعمليات الأمم المتحدة.من مراحل حفظ السلام إلى بناء السلام.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): إن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة (A/64/34) يوفر سردا دقيقا للأنشطة التي قامت بها لجنة بناء السلام وفقا لتشكيلاتها المختلفة. ويسر البرازيل أن تلاحظ إحراز مزيد من التقدم منذ إنشاء اللجنة في عام ٢٠٠٦. ونفس الشيء ينسحب على عمل صندوق بناء السلام.

أود أن أعرب عن تقديري لرئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، السفير هيرالدو منيوز على جهوده المكرسة في تعزيز عمل اللجنة وبروزه على مر الأشهر الماضية.

ترحب البرازيل بالمنجزات التي تم التركيز عليها في التقرير، ولا سيما إدخال تحسين على أساليب عمل اللجنة وتفاعلها مع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة. كذلك نشيد بالمبادرات التي تشمل عناصر فاعلة في جهود بناء السلام من قبيل المحسنين والمؤسسات. وفي رأينا أن دور القطاع الخاص في بناء السلام يمكن تعزيزه على نحو أكثر، لا سيما في ضوء تكليف اللجنة بتعبئة الموارد.

تأتي مناقشة اليوم في وقت حاسم حيث ننظر في تنفيذ تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881) ونبدأ التأمل في عملية استعراض ٢٠١٠.

وقد طُرح عدد من التوصيات المفيدة ومهمتنا الآن أن نتوخى كيفية الإسهام على أفضل وجه في تعضيد قدرة الأمم المتحدة على الصمود أمام تحديات بناء السلام بطريقة سريعة ومتماسكة وفعالة التكلفة. وتؤيد البرازيل استحداث آليات تنسيق رفيعة المستوى وتحديد الولايات الواضحة لمختلف الجهات الفاعلة والنظر في أدوات تمويل إبتكارية ومرنة.

إن الجانب الأخير جوهري، ونعرف جميعا مدى صعوبة ضمان تمويل كاف، بالنظر إلى العديد من أوجه عدم اليقين المرتبطة بسيناريوهات ما بعد انتهاء الصراع. لذلك نقدر دعم صندوق بناء السلام الذي ما انفك حيويا في دوره الحفاز والتكميلي في المجالات ذات الأولوية الهامة. ويجب تطبيق اختصاصات الصندوق الجديدة بطريقة تمكن من بلوغ درجة أكبر من المؤازرة والتنسيق مع اللجنة. ويتعين القيام

بمزيد من العمل لتحسين أداء الصندوق لدعم عملية الانتعاش في وقت مبكر في البلدان الخارجة من صراع.

أما الأفكار المتعلقة بإعداد قوائم بأسماء المدنيين أو بالنشر المبكر للموظفين المدنيين، فهي أفكار جديرة بالاستكشاف، شريطة ألا تأخذ في الاعتبار فحسب القدرات المحلية القائمة، بل أيضا المساعدة في بنائها. وإذ أنتقل إلى قدرة البلدان المجاورة وغيرها في عالم الجنوب، يعتبر ذلك جانبا هاما أيضا.

ترحب البرازيل بتركيز تقرير الأمين العام على المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، سعيا إلى استكشاف كامل لفرصة توطيد السلام وتحاشي الإرتداد إلى الصراع. وهذا التركيز يكشف النقاب عن الصلات بين حفظ السلام وبناء السلام. وإذا ما أريد لجهود بناء السلام أن تكون ناجحة، فيجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن تسليما بالحقيقة القائلة بأن السلم والأمن والتنمية متغيرات مختلفة في معادلة واحدة.

وفي الوقت نفسه، يجب إيلاء الاهتمام إلى تلك البلدان التي انتهى فيها النزاع منذ سنوات عديدة، ولكنها مع ذلك تعاني من ضعف في التبرعات، أو أنها غير قادرة البتة على الحصول على الدعم الدولي. ومن الجدير ذكره أن اللجنة تقوم بدور هام في بعض من هذه البلدان.

وفي حالة تشكيلة غينيا - بيساو التي تترأسها البرازيل، تمكنت اللجنة من التطرق إلى الأولويات الواردة في الإطار الاستراتيجي المعتمد في العام الماضي، على الرغم من التطورات السياسية المأساوية والعديد من التحديات الماثلة أمامنا. ونقوم حاليا بعملية استعراض لتلك الاستراتيجية لتقييم التقدم المحرز وتحديد الخطوات المقبلة لمشاركتنا في الأجل القصير. وهذه الممارسة ستنبئ عن الاعتماد الثاني لتمويل صندوق بناء السلام كدلالة على التآزر بين الصندوق واللجنة.

ستتيح عملية الاستعراض في عام ٢٠١٠ فرصة سانحة لتقييم عمل اللجنة وتحديد الجوانب التي تتطلب تحسينا. ويمكن القول باطمئنان بأن لجنة بناء السلام لم تحقق بعد كامل إمكاناتها الواردة في القرارين المؤسسين لها. ومع ذلك، فعوضا عن تقليص نطاق ولايتها الطموحة، ينبغي أن نفكر في الوسائل الكفيلة بتعزيز قدرتها على أداء المهام الموكلة إليها.

وعلى سبيل المثال، يمكن إثراء العمل القائم بشأن الأطر الاستراتيجية عن طريق التفاعل المنهجي والمنتظم مع المؤسسات المالية الدولية، والقيام باستعراض أكثر دقة للاستراتيجيات الموجودة حاليا بحيث تستطيع اللجنة التركيز على المجالات التي تمس الحاجة فيها إلى القيمة المضافة لعملها. إن اشتراك الجهات الفاعلة الإقليمية في تلك العملية هو أيضا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى الطبيعة المتغيرة لكثير من تحديات بناء السلام.

يكتسي التنسيق بين مكتب دعم السلام والإدارات الأخرى في الأمانة العامة والوكالات الأخرى أهمية قصوى. من صالح اللجنة نفسها أن تتفاعل على نحو منتظم مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبرامجها وصناديقها العاملة في مجال بناء السلام. إن النهج المقترح المتعدد المستويات، أو ما يعرف بالنهج المبسّط، يجب أيضا أن يُدرس، شريطة ألا نغفل عن الترابط بين الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية لبناء السلام.

وإن تعزيز قدرات الأمم المتحدة الميدانية أمراً لا غنى عنه للجنة بناء السلام؛ وينبغي لنا التفكير في كيفية تعزيز القدرات المحلية للأمم المتحدة بشكل تلقائي حينما يدرج بلد ما في جدول أعمال اللجنة. في حالة غينيا - بيساو،

نرحب بقرار ترفيع مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة إلى بعثة متكاملة لبناء السلام ونتطلع إلى الموقف الإيجابي إزاء ذلك في اللجنة الخامسة.

كذلك سيساعد الوجود الميداني القوي للأمم المتحدة على تضييق الهوة بين نيويورك والبلد المعني. ولا جدال في أن بناء السلام ينبغي أن يتم على النطاق المحلي بالنظر إلى مبدأ الملكية الوطنية الذي يعلو على كل شيء. ولكن الأمر يعتمد علينا نحن هنا لنقدم الدعم للحكومات المعنية ولنحشد الموارد اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لاستراتيجيات بناء السلام. إننا، إذا ما وحّدنا جهودنا على المستويات كافة، سننجح في بلوغ هدفنا الأسمى، ألا وهو وضع عوائد السلام في متناول السكان في المجتمعات التي مزقتها الصراعات.

السيد لوورو (جنوب أفريقيا): أبدأ بالتعبير عن تأييد جنوب أفريقيا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمايكا باسم حركة عدم الانحياز.

في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة وتدابير متابعة الوثيقة الختامية للقمة العالمية المعقودة عام ٢٠٠٥، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨٠/٦٠ الذي أنشأ لجنة بناء السلام الجديدة. وبحسب القرارين المؤسسين لها، فإن الدور الأساسي للجنة هو ”الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والتعافي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع“؛ (قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، الفقرة ٢ (أ)).

ترحب جنوب أفريقيا بالتقرير السنوي الثالث للجنة بناء السلام (A/64/341) وكذلك بتقرير الأمين العام بشأن صندوق بناء السلام (A/64/217). وقد أحاطت جنوب أفريقيا علما مع الارتياح بأن لجنة بناء السلام قد اضطلعت، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بدور بالغ الأهمية في توطيد دورها الاستشاري الأساسي بالاستجابة للبلدان الخارجة من الصراع رغم أنه لا يزال هناك عمل كثير أمامها.

يرحب وفدي بتوسيع نطاق أنشطة اللجنة في الأعوام الثلاثة الماضية. لقد ركزت اللجنة اهتمامها في أعوامها المبكرة على بوروندي وسيراليون، وتشمل أنشطتها اليوم غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وذلك يدل على الطفرات الهائلة التي حدثت في مجال تسوية النزاعات في أفريقيا. وقد رأينا كيف تعززت تلك الإنجازات بفضل جهود بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

تؤمن جنوب أفريقيا بأن الأولويات في بيئة ما بعد الصراع ينبغي أن تتمحور حول الركائز الثلاث الهامة لإعادة البناء بعد انتهاء الصراع وهي الأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة والمصالحة والحكم الرشيد والمشاركة. وفي رأينا، فإن تطوير الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة لبناء السلام، القائمة على الملكية الوطنية، والمساءلة المتبادلة والشراكة المستدامة، كلها عوامل قد وفرت للمانحين المجال لتنسيق ما يقدمونه من دعم بحيث يتماشى مع الأولويات الوطنية. كذلك، بوسع الإطار الاستراتيجي المتكامل أن يوجِّه بشكل متزايد عملية التنسيق والتركيز بين وكالات الأمم المتحدة نحو أولويات محددة تختارها الحكومات الوطنية المعنية. لذلك ترحب جنوب أفريقيا بالدور الهام الذي يلعبه المجتمع الدولي في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع للتغلب على التحديات التي تواجهها.

يعتقد وفدي أن التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر حيوي لكفالة تنسيق أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. لذا ترحب جنوب أفريقيا بالاجتماع الذي عُقِد بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام التي أُوفدت إلى أديس أبابا

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. لقد جدد مجلس السلم والأمن تشجيعه للجنة بناء السلام لمواصلة وتكثيف جهودها الرامية إلى المساهمة الفعالة في توطيد دعائم السلام في أفريقيا وانتعاش البلدان الخارجة من الصراع.

تدرك جنوب أفريقيا التداعيات السلبية للأزمة المالية الحالية على البلدان الخارجة من الصراع. لذا فإن دور لجنة بناء السلام في حشد الموارد دور بالغ الأهمية. وتشعر جنوب أفريقيا بالغبطة لأن صندوق بناء السلام قدم المساعدات ليس للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة فحسب، بل أيضا لثمانية بلدان تمر بظروف مماثلة وفق ما أشار به الأمين العام. من أجل ذلك نحث الدول الأعضاء على المساهمة بسخاء في الصندوق بحيث يتسنى ضخ الموارد على وجه السرعة للبلدان الخارجة من الصراع.

يرحب وفدي بالاختصاصات المنقحة الرامية إلى تحويل هيكل صندوق بناء السلام ذي النوافذ الثلاث ليصبح مرفقين. ذلك، في رأينا، سيحسِّن من أداء الصندوق بتمكينه من الاستجابة على نحو أسرع في عملياته وبكفاءة أعلى. إن مقياس نجاح لجنة بناء السلام ينبغي أن يكون الأثر الذي تخلفه في حياة المواطن العادي فيما يتعلق بأمنه وسلامته وتنميته.

تدرك جنوب أفريقيا أن لجنة بناء السلام لا تعني نفس الشيء للناس أجمعين. إن غياب الوعي بالدور الذي تضطلع به يبرز مدى الحاجة لمزيد من التواصل والظهور. وستتيح عملية الاستعراض القادمة للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠ الفرصة للجميع للوقوف على التطورات وتحديد الآثار الناجمة عن تنفيذ ولاية اللجنة. كما أننا نعتقد أن العملية ستستخلص العبر من عمل اللجنة في الأعوام السابقة في الوقت الذي تولي فيه أهمية لأولويات بناء السلام الهامة والفجوات والإنجازات. وتقف جنوب أفريقيا على أهبة الاستعداد للمساعدة بكل الوسائل المتاحة لضمان بلوغ أهداف لجنة بناء السلام التي تتمخض عنها عملية الاستعراض على الوجه الأمثل.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة وللفريق العامل المعني بالدروس المستفادة للعمل المتميز الذي أدوه ومساهماتهم في عمل لجنة بناء السلام. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بموظفي مكتب دعم بناء السلام للدور المساند الذي قاموا به إزاء لجنة بناء السلام.

السيد غوتيريز (بيرو) (تكلم بالإنكليزية): إن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة (A/64/341) وتقرير الأمين العام بشأن صندوق بناء السلام (A/64/217) يتيحان لنا الفرصة لتقييم العمل الهام الذي يتم لاستعادة السلام وبناء استقرار مستدام في البلدان الخارجة من الصراع.

وفيما يتعلق بلجنة بناء السلام، من الضروري أن نشير إلى أن أعمالها تتجاوز مجرد المهام التنسيقية. وتكمن الأهمية الحقيقية للجنة في هدف اعتماد الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام التي تنسق جهود الأطراف الفاعلة، الوطنية والدولية، في البلدان التي تتعافى من آثار النزاعات.

وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، فقد تابع وفد بلدي عن كثب الإنجازات التي حققها عدد من البلدان في تنفيذ المشاريع. وينبغي تسليط الضوء على المساعدة التي يقدمها مكتب دعم بناء السلام في بوروندي، حيث وصل معدل تنفيذ المشاريع إلى نسبة ٧٥ في المائة. وهناك مثال آخر في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث ساهم الصندوق في أنشطة التسريح وإعادة الإدماج، وحيث تم إنجاز تطوير الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة في أيار/مايو الماضي، مما وفر فرصة لتقييم دفعة ثانية في إطار الصندوق لذلك البلد الأفريقي.

وتوجد عدة أمثلة أخرى في تقرير الصندوق، بيد أن الأمر المهم الذي يود وفد بلدي التأكيد عليه هو أن التقرير يقدم أمثلة ملموسة تظهر أن صندوق بناء السلام – الذي تساهم بيرو فيه – ذو صلة وثيقة حقيقية بتعزيز عمليات بناء السلام، كما أشار الأمين العام في تقريره. إن تنفيذ مختلف المشاريع المدرجة والمشروحة في التقرير أدى إلى إحراز نتائج إيجابية في مجالات الإدارة وتوجيه السياسات، والعدالة وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد وإصلاح القطاع الأمني، وبصفة خاصة، في تمكين المرأة والمجتمع المدني.

إن غياب ثقافة السلام، والعنف والاستعمال التعسفي للقوة، وتهميش الفئات الأضعف والأقليات، وبصفة عامة الميل إلى التركيز حصريا على هدف البقاء على قيد الحياة، إنما هي السمات التي تصبح ملامح هيكلية دائمة في سياق النزاعات التي يطول أمدها. ولمجابهة تلك الحالات، لا بد لنا أن نعيد بناء النسيج الاجتماعي وأن نزرع في النفوس القيم الديمقراطية المتمثلة في التسامح والمشاركة، التي تؤكد في عقول الناس على أنه لا يمكن للأمن والحياة الكريمة أن يضربا جذورهما إلا في ظل السلام.

وفي التقريرين المذكورين سابقا، نلمس أهمية دعم تنفيذ اتفاقات السلام، وتشجيع التعايش والحل السلمي للنزاعات، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي المبكر، وجني فوائد السلام، وإعادة بناء البنى التحتية واستعادة القدرة التقنية، وهي الملامح العامة التي مكنت من بذل الجهود لتطوير المشاريع التي تسهم في بناء السلام. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد بصفة خاصة على الأهمية الأساسية للترابط بين مفاهيم التنمية والأمن.

وثمة جانب آخر لا يقل أهمية وينبغي أخذه في الاعتبار، وهو التنسيق المستمر والتفاعل الذي يجب أن تحافظ عليه اللجنة والصندوق مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ويمتد التآزر بين اللجنة والصندوق إلى العلاقات المتبادلة والتفاعل الضروري مع الهيئات الدولية والإقليمية. وذلك يتطلب اتساق الإجراءات والمزيد من التنسيق في الجهود التي ينبغي زيادة تعزيزها.

والاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من جهود اللجنة في السنوات الثلاث الأولى هو أنه مباشرة فور انتهاء النزاع، يوجد دائما إلحاح أشد من جانب السكان لجني فوائد السلام، وأن هذا الوضع يطرأ في سياق نقص القدرات وشح الموارد. ويرى وفد بلدي أن هذا الواقع يدفع إلى تحديد مكافحة الفقر على أنه الهدف الرئيسي الذي ينبغي لكل عملية لبناء السلام أن تضعه في الحسبان، حيث أن الفقر هو المشكلة الأكبر التي يعاني منها أي بلد عانى حديثا من النزاع.

وعليه، فإننا نؤمن أن العملية الانتقالية من بناء السلام إلى بناء الدولة على درجة عالية من الأهمية، ولذا فإن الحملة الفعالة ضد الفجوة الاستراتيجية الناشئة عن ضعف القدرة المؤسسية والتأخير في تمويل المشاريع لا غنى عنها. وبالإضافة إلى ذلك، يتصدر الأولويات تحسين قدرات الحكومات المؤسسية، لأن الأطراف الفاعلة الوطنية هي الجهات المعنية الحقيقية التي توجد الوظائف وتنفذ عمليات بناء السلام.

وعلى نفس المنوال، تحتاج تلك العمليات إلى مخططات لتحسين توزيع العمل من أجل تعزيز إدارة تنفيذ المشاريع وإلى مشاركة أوسع للمرأة بصفتها طرفا فاعلا هاما في كل عملية. كما ينبغي لتلك العمليات أن تعزز لا مركزية اتخاذ القرارات فيما بين موظفي المنظمات المتعاونة بطريقة تجعل معدلات تنفيذ المشاريع أكثر فعالية.

وعليه، فإننا نؤمن بأن هناك ثلاثة مجالات يجب العمل فيها بطريقة كلية في كل عملية من عمليات بناء السلام، وهي التنمية والأمن والحوكمة. وينبغي تفادي إيلاء

أهمية خاصة لواحد من تلك المجالات على حساب المجالين الآخرين نظرا للترابط الوثيق بينها.

وفي مجالات التعاون الدولي، يعتقد وفد بلدي بوجوب إيلاء الأولوية لتعزيز النظام السياسي، وتدريب الموظفين المدنيين، وتصميم وتنفيذ المشاريع التي تترك تأثيرا اجتماعيا سريعا، وهو أمر أساسي لكسب دعم السكان المحليين. وتمثل المؤسسات المالية – بما فيها البنك الدولي، الشريك الطبيعي في جهود بناء السلام – أمرا أساسيا في نجاح المشاريع.

ولكي يشارك أي مجتمع في تلك المشاريع لبناء السلام، يجب أن يظل واضحا أن التعاون الدولي يتجه نحو تدعيم ممارسة سيادة المجتمع، مع مراعاة الاحترام الكامل للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون لذلك التعاون إطار زمني محدد وأن يتبع برنامجا محدد المقاصد والأهداف تجعله قادرا على الاستمرار.

إن قرار الجمعية العامة ٢٨٢/٦٣، الذي أقر تنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام ليصبح أكثر مرونة وتكيفا واستجابة للاحتياجات الملحة، والاستعراض المقبل للجنة بناء السلام، الذي سيسعى لتحديد النظام الداخلي للجنة وأساليب عملها، كلاهما يوفران فرصة استثنائية لإكساب عمل اللجنة مزيدا من الفعالية والكفاءة في ظل الترابط الذي لا غنى عنه بين اللجنة والصندوق ومكتب دعم بناء السلام.

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم ما لم ترافقه منذ مرحلة مبكرة سياسات التنمية المستدامة والديمقراطية والشمولية الاجتماعية والأداء المؤسسي السليم. وكما أشار بلدي في مناسبات مختلفة، هناك ترابط وثيق بين التنمية والأمن والحوكمة. وهذه هي الروح التي تلهم بلدي الالتزام القوي بتعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام من خلال اتخاذ مبادرات بناءة.

ويود بلدي أن يشكر السفير هيرالدو مونيوز على عمله في لجنة بناء السلام. ويعتقد بلدي أنه يمثل واحدا من الأمثلة على تركيز أمريكا اللاتينية الجاد على العمل في هذا المسعى من مساعي الأمم المتحدة.

وبهذا الاقتناع، فإن بيرو الملتزمة بثبات بتعزيز تعددية الأطراف وبناء السلام، تأمل أن تسهم في المستقبل القريب بصفتها عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة لكي نتمكن معا من النظر في مختلف جوانب العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام خلال العام الثالث منذ تأسيسها.

إننا نؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ويود وفدي أن يقدم بعض الملاحظات الإضافية.

إن لجنة بناء السلام، التي بلغت الآن السنة الثالثة من عمرها، تتحول بشكل متزايد إلى شريك رئيسي وطرف فاعل نشط في توجيه ودعم الآليات الوطنية والاستراتيجيات الرامية إلى دعم البلدان الخارجة من النزاعات.

إن الجزائر، بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام، تقدر العمل الذي تم الاضطلاع به لوضع وتنفيذ أطر استراتيجية لبناء السلام في البلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمال اللجنة باستعمال أولويات والتزامات مستهدفة ومكيفة بغية بناء السلام في تلك البلدان. ويعود الفضل أولا في صياغة هذه الوثائق الاستراتيجية إلى عزم السلطات الوطنية في تلك البلدان، ولكن يعود أيضا إلى العمل المتميز الذي قام به الرؤوساء الأربعة للتشكيلات القطرية، الذين استطاع كل واحد منهم إقامة علاقة ثقة مع جميع الجهات الفاعلة الوطنية، وإنشاء عملية لجمع هذه الجهات وإرساء الأسس لوضع استراتيجية من شأنها أن توحد جهودها.

لقد عرض علينا للتو رئيس لجنة بناء السلام، السفير هيرالدو مونيوز، الممثل الدائم لشيلي – الذي أود أن أشيد به على قيادته وإجراءاته الخلاقة – النقاط الرئيسية للتقرير الذي ننظر فيه (A/64/341). وبالطبع، هذا تقييم مرحلي للعمل الذي قامت به لجنة بناء السلام الفتية مع الدعم الثابت من مكتب دعم بناء السلام. وبقراءة التقرير، يشعر المرء بالالتزام القوي من الدول الأعضاء ليس بتعزيز بيروقراطية مؤسسية جديدة، بل بالالتزام المطرد بوضع استراتيجية متعددة الأبعاد مصممة للتصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية والتنموية المترابطة والمتداخلة في الأطر المختلفة، مما يشكل كلا معقدا. والتقرير، بصورة أساسية، يصف التطورات الإيجابية في عمل اللجنة، بينما يقر بوجود بعض الصعوبات.

لقد عززت اللجنة أنشطتها الاستشارية الرئيسية وهي تتمتع بتأييد واسع من البلدان المدرجة في جدول أعمالها. والمجتمع الدولي أيضا يولي المزيد من الاهتمام للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ويلاحظ المرء أيضا أن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية قد بدأت تؤيدها بتكييف أدوات دعمها مع بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ومن ناحية أخرى، يحصل المرء على فهم أفضل للتحديات التي تواجه العمل المحتمل للجنة بناء السلام. وفي الواقع، إن اللجنة الآن، وبعد التجارب المأساوية في بوروندي وغينيا – بيساو، في وضع يمكنها من استخلاص الدروس لمنع وقوع تلك الأحداث نفسها مرة أخرى. ولقد أبرز ذلك أهمية الدور الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي ترأسه السلفادور.

وأعتقد، أيضا أن من الأهمية بمكان أن نشيد بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع (A/63/881)، وهو أول تحليل شامل لبناء السلام في حالات ما بعد الصراع منذ إنشاء لجنة بناء السلام. ويعود إليه الفضل كذلك في الدعوة إلى الإدماج المبكر لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في استراتيجيات بدء المهام، وإدراك أن ذلك جانبا هيكليا هاما لتعزيز عوامل السلام في الوقت الذي يخرج فيه بلد من الصراع. وفضلا عن ذلك، يسعدني أن ذلك التقرير قد ألهم المفاوضات التي أفضت إلى استعراض اختصاصات صندوق بناء السلام، وذلك لتحسين كفاءة إدارته وقدرته على تحقيق نتائج سريعة في الميدان، وفق الأهداف المنشودة.

ومع ذلك، لا يعفي اتجاه اللجنة وأدائها من الانتقاد. وفي ذلك الصدد، أعتقد أن مفهوم المشاكل والعوائق المتبقية ما زال مختلطا للغاية ويستدعي التصويب.

ومنح النهج الأمني أولوية على البعد الإنمائي، لا سيما في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نموذج رائد لذلك. وبينما يسيران جنبا إلى جنب للتمكين من تحقيق الاستقرار الدائم والبدء في العودة إلى الوضع الطبيعي، يشاهد المرء خلافات في وجهات النظر داخل اللجنة بشأن كيفية تنفيذ هذه البرامج، مما يترك أحيانا الانطباع بأن هناك عناصر متناقضة أو متنافسة. ونرى أيضا أن من الضروري إجراء مناقشة معمقة بهدف تطوير نهج متكامل بشأن تلك المسألة، نهج من شأنه أن يجمع المتطلبات الأمنية فيما يتعلق بمهمة نزع السلاح والتسريح مع الجانب الاجتماعي – الاقتصادي لإعادة الإدماج.

وهناك جانب آخر من جوانب النقص التي لاحظناها يستحق اهتمامنا العاجل وهو عدم اتخاذ اللجنة قرارات عملية. ففي الحقيقة تحتاج اللجنة إلى عقد عدد أقل من الاجتماعات، لكن ينبغي التحضير لها بشكل أفضل. وفيما يتعلق بذلك الجانب من عمل اللجنة، أحاط وفدي علما مع

الاهتمام بالورقة غير الرسمية التي قدمها مكتب دعم بناء السلام لتوليد تفكير مشترك بشأن كيفية جعل عمل التشكيلات القطرية أكثر فعالية.

إن مسألة إدراج بلدان جديدة في جدول أعمال اللجنة جزء لا يتجزأ من قدرتها على معالجة الحالات المدرجة في جدول أعمالها بصورة شاملة وفعالة. وفي عام ٢٠١٠، تعتزم الجزائر المشاركة بفعالية في النظر في تلك المسألة وجميع الجوانب الأخرى، بما فيها صندوق بناء السلام، وبذهن متفتح مع التأكيد على أن ذلك، جزء من النهج الشامل الذي يهدف إلى تحسين أساليب عمل اللجنة ودورتها لتقديم التقارير.

وفي ذلك الصدد، وللتحضير بشكل جيد للاستعراض الشامل لأساليب عمل اللجنة وأدائها في عام ٢٠١٠، يود وفدي أن يقدم الاقتراحات التالية.

أولا، من الضروري تعزيز ظهور لجنة بناء السلام وقدرتها على الحفز والتأثير. وهناك حاجة إلى بذل الجهود في مجال الاتصالات، خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية. ويمكن أن يتصور المرء عقد بعض اجتماعات اللجنة في مكان آخر غير نيويورك، كما كان الحال عندما ذهب رئيس اللجنة والرؤساء الأربعة للتشكيلات القطرية إلى أفريقيا.

ثانيا، علينا أن نشجع الجهود التي يبذلها مكتب دعم بناء السلام، برئاسة السيدة شينغ – هوبكتر، لتعزيز قدرته على العمل دعما للجنة.

ثالثا، لا بد من إدماج عمل اللجنة في أقرب وقت ممكن في الاستراتيجيات، لا سيما استراتيجيات مجلس الأمن والجهات الفاعلة المؤسسية الأخرى، بغية تعزيز الاتساق في المنظمة ككل.

رابعا، إن صندوق بناء السلام، بالترافق مع مكتب دعم السلام، هو أداة هامة لكفالة أن يركز عمل اللجنة على الأولويات العاجلة وسد الفجوات وتحقيق نتائج ملموسة. وفي ذلك السياق، من الأساسي توسيع عمليات الصندوق بحيث تقدم المساعدة الاستراتيجية للبلدان الأخرى التي تمس حاجتها إلى دعم بناء السلام.

خامسا، هناك ضرورة لفتح النهج نحو حفظ السلام، وبناء السلام والتنمية بحيث يمكن اتخاذ إجراءات فعالة في المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة. وفي ذلك الصدد، ينبغي تقديم دعم أكبر للبلدان الخارجة من الصراع لمعالجة الأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية وأي أزمات أخرى قد تعرض للخطر العملية الشاملة لتحقيق الاستقرار في الصراعات باستكشاف إمكانية نقل الموارد المتوفرة لعمليات حفظ السلام في مرحلتها النهائية إلى لجنة بناء السلام.

سادسا وأخيرا، من الأساسي المحافظة على البنى التحتية الأساسية، والحماية من عدم قدرة البلدان الخارجة من الصراع على دفع رواتب قواتها المسلحة وأفراد الشرطة، والاستثمار في المشاريع التي توجد فرص العمل، مما يساعد في كفالة حصول أنشطة الأمم المتحدة على دعم أكبر من السكان المحليين.

السيد ماورر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): قبل خمس سنوات، أرسينا الأساس لهيكل بناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة. واليوم، من الواضح أن بناء السلام مهمة هامة شأنه في ذلك شأن حفظ السلام. لقد بلغت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حدودها القصوى، بينما نقر بصورة متزايدة بأهمية تعزيز جهودنا لمنع نشوب الصراعات ولدعم المجتمعات التي تكافح من أجل بناء السلام المستدام.

استعراض عام ٢٠١٠ للجنة بناء السلام سيتيح فرصة طيبة لضمان أن تستخدم الأدوات التي طُورت بتوجيه من اجتماع القمة عام ٢٠٠٥ بكامل طاقاتها. وسيتيح

الفرصة أيضا لتحديد كيف يمكن تكييف تلك الأدوات للاستجابة بطريقة أفضل للحالات السائدة اليوم والمتسمة بتعقيد أكبر. ويبدو أن مناسبة اجتماع أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ستكون المكان المناسب لتقرير الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها. إن بناء السلام يتطلب التزاما كبيرا من حيث الاستثمار المالي بقدر ما يتطلب استثمارا سياسيا ومؤسسيا. ويجب أن تُعطى له مكانته اللائقة بين أعلى الأولويات، ولا يجوز لنا أن نسمح له بأن يصبح بديلا عن حفظ السلام سهلا وقليل الكلفة.

إن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881) يقودنا في الاتجاه الصحيح. ونرحب بتوصيات الأمين العام ونؤيد الخطوات التي اتخذها لكفالة تنفيذها. ونتطلع إلى التقرير المرحلي في السنة القادمة. ونرحب كذلك بالمشاورات الاشتمالية المكثفة التي واكبت عملية إعداد التقرير. لقد كانت هذه العملية مثالية وينبغي لنا أن نهتدي بها في الإعداد لاستعراض عام ٢٠١٠.

أحد التحديات الرئيسية التي عرّفها الأمين العام في تقريره، والتي تم تسليط الضوء عليها في أعمال لجنة بناء السكان في اجتماعات تشكيلاتها القطرية المحددة، يتمثل في الحاجة إلى الأخذ بنهج مشترك تجاه حالات الصراع. ويسلط التقرير الضوء أيضا على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وتماسكا وتنسيقا من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء. ولتحقيق ذلك نعتقد أن قيادة الأمم المتحدة يجب تعزيزها، ويجب على وجه التحديد تقوية سلطة المنسقين المقيمين باعتبارهم رؤساء أفرقة الأمم المتحدة القطرية بلا منازع. لذلك ندعو رؤساء الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة إلى تقديم دعمهم التام لسلطة المنسقين المقيمين الموسعة فيما يتصل بالأفرقة القطرية وإلى إضفاء الطابع الرسمي بسرعة على هذه السلطة من خلال اتخاذ مجلس الرؤساء التنفيذيين القرار المناسب.

ونحن مقتنعون كذلك بأن الطاقات الكامنة للجنة بناء السلام ينبغي استغلالها استغلالا تاما. ومن رأينا أن قيمتها المضافة تكمن في عضويتها الواسعة التمثيل، وسلطة تنظيم الاجتماعات لجميع أصحاب المصلحة، وقدرتها على توفير قناة سياسية تربط بين العناصر الفاعلة في الميدان وشتى أصحاب المصلحة في مقر الأمم المتحدة. وهذه المميزات جوهرية لخلق شراكات فعالة من أجل السلام. ويشكل الخضوع المتبادل للمساءلة مبدأ أساسيا لكفالة النجاح. وتعتبر أطر العمل الاستراتيجية المشتركة أدوات مفيدة في هذا المضمار لأنها تساعد في تطوير وتعضيد التملك الوطني وتنطوي أيضا على إمكانية بناء الثقة والتفاهم المتبادل بين جميع العناصر الفاعلة المنخرطة والملتزمة بالأهداف المشتركة. والتحسينات يجب أن تقاس، في نهاية المطاف، بتأثيرها الإيجابي في الميدان.

ونؤمن بأن استعراض عام ٢٠١٠ للجنة بناء السلام سيتيح للجنة فرصة تحقيق كامل طاقتها، وسيساعد هيكل بناء السلام على التصدي للتحديات الجديدة وتلبية الحاجات بصورة أفضل. كما أنه سيساعدنا على التغلب على العقبات التي تعترض تحقيق آمال عام ٢٠٠٥ وعلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

يجري حاليا اتخاذ مبادرات كثيرة جدا في ذلك الصدد، وإننا نرحب بها. بيد أننا نؤمن بأنه يستحسن إجراء حوار أكثر تنظيما واشتمالية بين جميع أصحاب المصلحة. لذلك نرجو من الأمين العام أن يعرض على الجمعية العامة، قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠، تقريرا تطلعيا يتضمن توصيات محددة تشكل أساسا لعملية الاستعراض. ويمكن للتقرير، على سبيل المثال، أن يتضمن سردا للتحديات المعرّفة

في تقرير عام ٢٠٠٤ للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وأن يعدد التحديات الجديدة. كما يمكنه أن يسلط الضوء على تكاملية الجهود المبذولة في سبيل الوساطة ومنع الصراع وبناء السلام وحفظ السلام والأنشطة التشغيلية من أجل التنمية.

وعلاوة على ذلك، يمكن للتقرير أن يتطرق إلى عمليات الإصلاح الجارية الآن على قدم وساق بهدف ربط هذه المجالات بطريقة استراتيجية لكفالة أن تكون مساهمات منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، أكثر فعالية كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق السلام المستدام. أخيرا، يمكن للتقرير أن يتضمن توصيات محددة على أساس استعراض شامل لعمل لجنة بناء السلام، بما في ذلك اجتماعات التشكيلات القطرية المحددة. ومن شأن تقرير للأمين العام كهذا أن يوفر أساسا متينا لاعتماد توافق آراء جديد حول لجنة بناء السلام على أعلى مستوى سياسي ممكن بمناسبة انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

ويمكن لشخصية أو شخصيتين من الشخصيات السياسية الرفيعة المستوى، على غرار النموذج الذي أرساه تقرير برودي (انظر A/63/666) عن العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أن تعطيا هيبة وسلطة لهذا النوع من الاستجابة فتساعدان في توجيه مناقشاتنا.

السيد ني (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السفير مونيوز على القيادة التي أبداها أثناء رئاسته لجنة بناء السلام، وأود أن أشكر أيضا الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي على بيانها بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إننا نتفق على كل ما قاله السفير ليدين ونؤيده.

لقد أيدت ألمانيا تأسيس لجنة بناء السلام منذ البداية الأولى. ولقد أصبحت لجنة بناء السلام جزءا هاما من هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي يتسم بأهمية عالية بصورة مستمرة. لقد حققت لجنة بناء السلام نتائج مشجعة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، لا سيما في سيراليون وبوروندي، التي يعتبر عملها فيهما متقدما بالفعل.

إن نجاح لجنة بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها سيقاس، في نهاية المطاف، بالاقتران بقدرتها على إحراز نتائج ملموسة مستدامة للناس في الميدان. وهذا هو جوهر تجربتي الشخصية عندما شغلت منصب النائب الأقدم للممثل السامي في البوسنة. إن الناس في الميدان إذا لم يروا التحسن و لم يشعروا به في حياتهم اليومية، فإننا سنخسرهم في عملية بناء السلام فيما بعد الصراع.

عملية استعراض عام ٢٠١٠ المقبلة ستتيح فرصة ممتازة لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بتحسين فعالية وكفاءة عمل لجنة بناء السلام. وبالنسبة إلى استعراض عام ٢٠١٠ نعتبر النقاط السبع التالية أهم النقاط لتحسين جهودنا الجماعية المكرسة لبناء السلام وتحسين عمل لجنة بناء السلام ذاته.

أولا، يتعين على لجنة بناء السلام أن تفي بدورها باعتبارها منبر تنسيق السياسة الاستراتيجي، من بين العناصر الدولية الفاعلة، للمشاركة الدولية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

ثانيا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا مركزيا في تحقيق التلاحم بين العناصر الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية.

ثالثا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تصبح إطارا للخضوع المتبادل للمساءلة. ويجب أن تخضع الحكومات والمجتمع الدولي للمساءلة بشأن الالتزامات المتفق عليها. وينبغي للمانحين أن يوجهوا أنشطتهم بما يتوافق مع

الأولويات التي تحددها لجنة بناء السلام بالتعاون مع البلد المضيف للوفاء بالالتزامات التي قطعتها لجنة بناء السلام.

رابعا، ينبغي أن نتوصل إلى علاقة أكثر هيكلة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، بما في ذلك التفاعل المتزايد. وعلينا محاولة أن نستعمل استعمالا أفضل أوجه التآزر بين حفظ السلام وبناء السلام.

خامسا، إن إجراء تحليل لحالة معينة من جانب لجنة بناء السلام ينبغي أن يسفر عن تحديد مجموعة واضحة من عدد محدود من الأولويات وتعيين الموارد لتنفيذها.

سادسا، إن افضل الممارسات والمعرفة ذات الصلة والدروس المستفادة داخل الاجتماعات القطرية المخصصة، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع وخارجها، بحاجة إلى أن تتعزز. وفي هذا الصدد، فإن دور مكتب دعم بناء السلام في استجماع منظومة الأمم المتحدة، وإجراء مداولات وتوفير مدخلات ثابتة للجنة بناء السلام ينبغي تعزيزه.

أخيرا، إن الدور التنسيقي للأمم المتحدة على الأرض لا يزال بحاجة إلى تعزيز. وتعزيز مفهوم أمم متحدة واحدة من شأنه أن يكون خطوة صوب تماسك أفضل لأنشطة المنظمة، وقد ييسر أيضا التنسيق في ما بين المانحين.

السيدة روفيروزا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفدي ترحيبا حارا بالفرصة التي أتاحتها هذه الجمعية للنظر المشترك في تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة (A/64/341)، عملا بالقرار ١٨٠/٦٠، وفي تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/64/217). وتنوه المكسيك بجهود رئيس اللجنة، السفير هيرالدو مونيوز، ممثل شيلي، على جهوده التعزيزية للوفاء بولايته، بغية رفع مستوى التوعية والإعلان عن عمل اللجنة. ونشيد كذلك بعمل السفير يوكيو تاكاسو، ممثل اليابان، والتقدم الذي أحرزته اللجنة خلال رئاسته.

ويود وفدي أيضا أن يكيل المديح لعمل رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لبوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون. إن تفانيهم وقيادتهم يساعدان السلطات الوطنية للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة على إحراز تقدم في وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات تتعلق بالأمن، ونزع السلاح، والتسريح واعادة الدمج.

إن إحدى المزايا العظيمة للتشكيلات القطرية المخصصة ورؤسائها هي استعمالهم طرائق عمل خلاّقة، بما فيها القيام بزيارات ميدانية وعقد مؤتمرات مع السلطات الوطنية بواسطة الفيديو، مما يمكّن من الحصول على المعلومات مباشرة حول تطور المجتمعات الوطنية في شتى المجالات. ونرحب كذلك بالاجتماعات التنسيقية للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بشأن أمور تتعلق بمسائل هامة للانتعاش.

وترحب المكسيك بتقدم اللجنة في تنفيذ وتعزيز ولايتها خلال سنوات وجودها الثلاث بوصفها هيئة استشارية لدعم البلدان المدرجة في جدول أعمالها، فضلا عن إسهامها في وضع مختلف استراتيجيات السلام. وعملها في تعبئة الموارد هو أيضا أحد جوانبها الأكثر جدارة بالثناء. ولقد أظهرت أهمية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تجميع وتعبئة الموارد، وهو إسهام لا يقتصر على المجال المالي، وإنما يشمل أيضا الرأسمال البشري - وهو استكمال ناجع لجهود الحكومات على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، ومنظومة الأمم المتحدة نفسها.

ويقدر وفدي جهود رئيس اللجنة لتشجيع وتعزيز العلاقات مع مانحين غير تقليديين، ولإقامة علاقات أوثق مع

المؤسسات المالية الدولية والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في ضوء التحديات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، في إطار أوسع نطاقا يربط بين الأمن والتنمية لدى الانتقال من الصراع إلى السلام.

وسيشهد العام المقبل مراجعة الولايات التي نصت عليها القرارات التأسيسية للجنة، مع التركيز على طابعها وتحديد برامجها. ووفدي عاقد العزم بشدة على المشاركة بنشاط في عملية التشاور التي نثق بأن تكون مرنة، وشاملة، وشفافة، واستكمالية. وهذا الوقت هو الوقت المثالي لبدء النظر في كيفية تحسين طرائق عمل اللجنة. وهذه الممارسة ينبغي إجراؤها في إطار عملية استشارية وشاملة.

ويود وفدي التشديد على أنه من الحيوي، لدى وضع مختلف استراتيجيات السلام التي تشارك اللجنة فيها، مراعاة العوامل الخارجية التي ربما تقرر نجاح أو فشل عملية بناء السلام في بلد ما، إذ قد تنبع هذه العوامل من خارج ذلك البلد أو يكون لها هدف أو مصلحة أبعد منه. وثمة مثال محدد على هذه الحالة هو استغلال الجريمة المنظمة والمتاجرين في المخدرات لبلدان يجري فيها بناء السلام.

علاوة على ذلك، لا بد أن نذكر أن المسؤولية يتعين أن تتحملها جميع الأطراف الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يتحملها فحسب المعنيون مباشرة في عملية إعادة الإعمار. وعليه، يجب أن يكون هناك التزام جماعي بوقف أو ضبط التجارة غير القانونية في الأسلحة والذخائر التي تصل بلدانا تمر بمرحلة حساسة في الانتقال من حالة الحرب إلى حالة بناء السلام.

وفي ما يتعلق بصندوق بناء السلام، ترحب المكسيك بعزم الأمين العام، البادي في تقريره (A/64/217)، على اتخاذ إجراءات لتعزيز الطابع المحفّز للصندوق، وكفالة أن يوفر الأموال في الوقت المناسب. ومع المراجعة والتقييم الأخيرين لولاية الصندوق في استعمال موارده، تأمل المكسيك أن يصبح أكثر مرونة وكفاءة وفعالية في تحقيق هدفيه الرئيسيين، وهما تحديد وتمويل أمسّ الاحتياجات المباشرة لمجتمعات ما بعد الصراع في الوقت المناسب، وتوجيه تلك الأموال إلى البلدان التي يدعمها بطريقة أكثر استدامة. وفي هذا السياق، تأمل المكسيك أن تؤدي اللجنة دورا بارزا في التوجيه والتطبيق الاستراتيجيين لموارد الصندوق. ونقدّر كذلك ممارسة الشفافية التي يقوم بها مكتب دعم لجنة بناء السلام على نحو منتظم، عن طريق الاجتماعات الرسمية التي يعقدها لتزويد المانحين بالمعلومات عن الحالة المالية للصندوق وأدائه.

ومن الأهمية الحيوية أن يعتمد الصندوق على الموارد التي يحتاج إليها بغية الوفاء بولايته. ولقد دعم بلدي الصندوق في العامين الماضيين، وسيقدم إسهامه الثالث للعامين ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويأمل بلدي أيضا أن يجري في الربع الأول من عام ٢٠١٠ تنفيذ برامج التعاون التي خصصتها المكسيك لغينيا - بيساو وبوروندي في مجالات العملية الانتخابية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والتنمية الاقتصادية.

لا يزال المجتمع الدولي يعلق آمالا كبيرة على عمل اللجنة. وسيكون العام المقبل هاماً جداً لتوطيد نطاق وإمكانية هذه الهيئة. وسنعمل معاً لتوفير الأدوات اللازمة لهيكل بناء السلام للوقوف على الفرق بين ما تتسبب به الحرب من فوضى، وما توفره المجتمعات السلمية من استقرار.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على قيادته المقتدرة في توجيه مناقشاتنا بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وهي أساس مداولتنا لهذا اليوم.

لقد درسنا تقرير لجنة بناء السلام (A/64/341) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/64/217)، وهما الصكان اللذان وضعتهما الجمعية لمتابعة دعوة مجلس الأمن للرد على التحديات والتعقيدات الناجمة عن حالات ما بعد انتهاء الصراع. لقد لاحظنا باهتمام النتائج والتوصيات الواردة في هذين التقريرين.

مُنذ أن أنشأت الجمعية لجنة بناء السلام باتخاذها القرار ١٨٠/٦٠ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، نلاحظ بسرور أن اللجنة تعمل على ترسيخ دورها الاستشاري الجوهري وأظهرت زيادة في دعمها للبلدان الخارجة من صراع والمدرجة في جدول أعمالها بالمساعدة في توجيه الموارد إلى أولويات بناء السلام الهامة ودعم تعزيز القدرات الوطنية. ويمكن القول باختصار إنه على الرغم من أن اللجنة أداة جديدة نسبياً، فهي تقوم بدور جوهري لتعزيز الأهداف المتأصلة في ولايتها.

ومن الجهة الأخرى، فإن صندوق بناء السلام – وهو أكبر صندوق استئماني متعدد المانحين تحت إدارة الأمم المتحدة، ويساهم فيه ٤٧ بلداً ولديه تعهدات يبلغ مجموعها أكثر من ٣١٠ ملايين دولار – ما فتئ أداة لا غنى عنها لكفالة تحرير الموارد اللازمة فوراً للبدء بأعمال بناء السلام وتوفير التمويل المناسب للانتعاش، على الرغم من الصعوبات المالية التي يواجهها.

في هذا الصدد، ليس من الخطأ تعريف التقدم الذي حققته عمليات اللجنة والصندوق على مر السنوات الأربع الماضية بوصفه تقدما إيجابيا وواعدا. ومع ذلك فان زيادة تعقد عملية إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، والنُهج الناشئة نحو الأوليات الهامة لعملية بناء السلام وضرورة التكيف مع الحقائق العالمية السائدة كلها تتطلب استعراضاً مستمراً لهذين الصكين وإعادة تقييم وسائل عملهما على أساس الدروس المستفادة.

إننا إذ نأخذ ذلك في الحسبان، يسرنا أن نرى أن اللجنة قد انخرطت بالفعل في عملية مناقشات بشأن كيفية تحسين عملها وزيادة أثره إلى الحد الأقصى وحشد الاهتمام المستدام للمجتمع الدولي. ويسرنا أيضا وجود اختصاصات جديدة لصندوق بناء السلام. ونعتقد أن تلك العمليات الجارية سيعززها أيضا استعراض عام ٢٠١٠ لقراري تأسيس اللجنة، ونتطلع قدماً إلى التوصيات المتعلقة بكيفية زيادة دورها.

وعلى الرغم من أن بناء السلام يندرج في مبدأ الملكية الوطنية، فهو بصورة رئيسية جهد جماعي تضطلع به العديد من الجهات الفاعلة ويشكل جوانب عديدة من جهود السلام، بما في ذلك منع نشوب الصراع وبناء السلام وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وفي الحقيقة كما يُذكر في أحيان كثيرة، فإن التحدي يتمثل في الفوز بالسلام ووقف الحرب.

هناك مجالات عديدة تثير التحدي وينبغي أن يكون الرد فيها متعدد الجوانب شأنه شأن المشاكل نفسها، ابتداء من دعم العمليات السياسية والمصالحة إلى إنشاء السلام والأمن؛ ومن تجسيد حكم القانون إلى تقديم الخدمات الأساسية، مثل الماء والصحة والتعليم وتنشيط الاقتصادات التي دمرتها الحرب. ومع ذلك فإن نجاح هذه الردود يتوقف على الطريقة التي تطبق فيها، إذ أن جدول الأعمال الواسع هذا، لا محالة، يتطلب جُهداً مُتماسكاً ومُنسقاً ومُتكاملاً من المجتمع الدولي.

وما من شك في أنه إذا ما أُريد لأي مشروع من مشاريع بناء السلام أن يكون ناجحاً على ذوي المصالح العديدين في المجتمع الدولي العمل صفاً واحداً بُغية تمكين

البلد الخارج من صراع ومواطنيه من البدء بإعادة بناء الهياكل الأساسية لدولتهم وحياتهم. إن الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام – بوصفهما الرابطة المؤسسية لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الركيزتين الأخريين، ألا وهما صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام – مما لا شك فيه أن لهما دوراً كبيراً يقومان به في هذا الصدد.

إن العمل الكفؤ الذي يقوم به هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة يرتكز على قدرته على التنفيذ، كونه رؤية عامة قائمة على استراتيجية متفق عليها تدعمها جيداً الموارد المالية والخبرة الفنية وتتناسب مع احتياجات البلد. وفي هذا الاعتقاد نتفق مع جدول الأعمال المؤلف من خمس نقاط حددها الأمين العام لتيسير رد مبكر وأكثر تماسكاً من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع الذي يجسد هذه العناصر الجوهرية.

أود أن أشدد على بضع نقاط نعتبرها عناصر هامة ينبغي أخذها في الحسبان خلال استعراض عمل لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠.

أولاً، نعتقد أنه ينبغي إعطاء أولوية إلى مسألة بناء المؤسسات الوطنية بغية تعزيز الملكية الوطنية في عملية بناء السلام. وفي هذا الإطار، ينبغي أن ينصب التركيز على تحديد القدرات المحلية المتوفرة وتعزيزها، وعلى نقل الخبرة الفنية بدلاً من الاعتماد عليها. وتحقيقاً لهذه الغاية وبالتعاون مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الدولية، يجب بناء نظام من أجل نشر ذوي ”البزات الزرق“ لا ذوي الخوذ الزُرق.

ثانياً، إن الانتقال من بناء السلام إلى حفظ السلام مجال جدير بالاهتمام الكبير. وكما ذكر أيضا في المناقشة المواضيعية التي عُقدت خلال الرئاسة التركية لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩، فإن حفظ السلام وبناء السلام جزءان لا ينفصلان من الكل، ولا يمكن تحقيق النجاح إلا إذا تعاملنا معهما على هذا النحو. إن فترة السنتين الأوليتين بعد انتهاء الصراع هامة للغاية حيث بوسعنا بذر بذور السلام الدائم.

ثالثاً، ويجب أن يكون المنظور الإنساني عنصراً ملازماً لعمل اللجنة. والولاية الحالية للجنة بناء السلام تنيط باللجنة دمج المنظور الإنساني في جميع مجالات عملها. وفي عمل اللجنة ينبغي مواصلة التشديد على الدور الهام الذي تقوم به النساء في منع نشوب الصراعات وحلها وضرورة مشاركتهن مشاركة كاملة في جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن وإعلاء شأنهما وإشراكهن في عمليات صنع القرار.

رابعاً، ينبغي تعزيز التنسيق بين السياسات والإجراءات للعمل بصورة موحدة. وبوصفنا دولاً أعضاء علينا تشجيع كيانات الأمم المتحدة على تطبيق التماسك في المنظومة بأسرها في بيئات ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز قدرة مكتب دعم بناء السلام ليصبح جزءاً من جهود الأمم المتحدة لتعزيز رد أكثر تكاملاً وأكثر استراتيجية في البلدان الخارجة من صراع.

أخيراً وليس آخراً، نعتقد أنه ينبغي لآلية تمويل دعم جهود بناء السلام أن تكون قابلة للتنبؤ بدرجة أكبر وأكثر استدامة وشفافية ومساءلة ومرونة. ينبغي أن نستكشف سبلا مبتكرة لتوفير الدعم للميزانية في أوضاع ما بعد الصراع على أساس احتياجات البلدان المعنية، وأن نبحث عن وسائل لتحقيق أقصى قدر من التأثير لصندوق بناء السلام، بما في ذلك إنشاء شراكات جديدة أو تمديد الشراكات الموجودة.

وتتمسك تركيا بالتزاماتها تجاه الصندوق بالكامل وتقدم مساهماتها فيه بدون محاذير. ذلك لأن الصندوق يملك القدرة الكامنة على شغل مكانة فريدة في حالات ما بعد

الصراع، وإننا لنأمل أن تتيح الاختصاصات المنقَّحة الفرصة للصندوق لرفع كفاءته وتحسين استجابته وفعاليته بحيث يكفل انتفاع البلدان الخارجة من الصراع من اهتمام المجتمع الدولي المتواصل ودعمه.

إن أهم قيمة مضافة تحسب للجنة هي الزخم الذي حشدته للدفع إلى الأمام بجدول أعمال بناء السلام، ونجاحها في تقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء. إننا نعتقد أن الاستعراض المقبل لولاية اللجنة، الذي حتما سيستفيد من دروس السنوات السابقة، سيكون مفيدا لرسم خارطة أعمال اللجنة في المستقبل.

إن تركيا على استعداد لتتبادل مع أعضاء اللجنة والأمانة العامة خبرتها الواسعة التي اكتسبتها من خلال انخراطها الفعال في دعم جهود التعافي في عدد من البلدان الخارجة من الصراع، من منطقة البلقان إلى الشرق الأوسط ومن أفغانستان إلى أفريقيا وهي تلتزم بمواصلة دعمها لتعزيز جهود الأمم المتحدة لبناء السلام بكل الوسائل المتاحة لها.

السيد حسين (كندا) (تكلم بالفرنسية): تتيح مناقشة اليوم بشأن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام فرصة جيدة للتفاكر حول النجاحات التراكمية لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وللنظر في التحسينات المطلوبة فيما نحن بصدد الشروع في عملية استعراض لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠. بالنسبة لكندا فإن الدافع الرئيسي وراء إنشاء ذلك الهيكل لا يزال واضحا؛ فالأمم المتحدة تحتاج إلى هيئة تعمل في شراكة مع البلدان الخارجة من الصراع لمساعدتها على الربط بين الجوانب الأمنية والإنمائية في بناء السلام بغية بناء السلام المستدام.

لقد أُحرز تقدم ملحوظ كما يشهد بذلك تقرير التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/64/341). وقد أدخلت اللجنة تحسينات ملموسة في مجالات رئيسية مثل تقديم المشورة الاستراتيجية في بناء السلام وتطوير أساليب عمل فعالة وقابلة للتكييف وإذكاء الوعي العام، كما اضطلعت بدور هام في إعداد تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع (A/64/881)، وبخاصة بالتأكيد على أن بناء السلام هو في الأساس نشاط سياسي يتطلب تضافر الجهود في مجالات الوساطة وحفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية والتعافي المبكر والتنمية.

والملاحظ أن لجنة بناء السلام أضحت تتفاعل بصورة أكبر ومتكررة مع الجهات الفاعلة الخارجية، بما فيها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الدول الأمريكية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وترحب كندا بهذه التطورات التي توضح مدى تنامي تأثير اللجنة.

من التطورات الواعدة بشكل خاص الخطوات العملاقة التي اتخذت في الآونة الأخيرة نحو توحيد استراتيجيات وإجراءات وأساليب عمل اللجنة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد قررت تشكيلة سيراليون، برئاسة كندا، مراعاة الاستراتيجية الوطنية الجديدة، المعروفة بخطة التغيير، في تعاونها مع حكومة سيراليون. وفي الدورة الرفيعة المستوى المعقودة في حزيران/يونيه، اعتمدت التشكيلة رسميا وثيقة ختامية قصيرة (PBC/3/SLE/6) التزمت فيها بالتركيز على ثلاثة تهديدات رئيسية لبناء السلام تم تحديدها في خطة التغيير وتأكيدها في رؤية الأمم المتحدة التكميلية المشتركة من أجل سيراليون. لقد أظهرت هذه الخطوة استعداد اللجنة لتكييف نشاطها مع السياق الذي تعمل فيه، وإدراكها بأن احتياجات البلدان الخارجة من الصراع لا تستقر على حال. وتؤيد كندا بقوة هذا النهج. إن تبنِّي الرؤى الاستراتيجية المحلية يدعم الملكية الوطنية ويضع الحكومات موضع المساءلة عن التزاماتها ويحترم المبادئ الواردة في إعلان باريس المعني بفعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا.

من النجاحات الأخرى التي أحرزت خلال الأعوام السابقة تنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام. سيكون في مقدور الصندوق الآن أن يؤدي مهمتين: توفير التمويل السريع للمشاريع الصغيرة ذات التأثير العالي في الدعم المباشر للانتعاش المبكِّر، وتوفير التمويل للمشاريع الأكبر والبرامج الأكثر تعقيدا التي تدعم بناء السلام في مجالات لا يغطيها المانحون. ينبغي على الصندوق أن يبذل مزيدا من الجهد لربط كل مشروع مع رؤية استراتيجية سليمة ولتحسين مستوى تنفيذ المشاريع والإسراع بصرف المبالغ المتعهد بها. وفي هذا الصدد، ترحب كندا باعتماد المبادئ التوجيهية التنفيذية الجديدة للصندوق كما ترحب بالتوجيه الاستراتيجي المنقح الذي عرضه مؤخرا مساعد الأمين العام.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد قطع هيكل بناء السلام شوطا بعيدا ولكن لا يزال أمامه عمل كثير. إن عملية الاستعراض المقبلة يجب أن تتسم بالشمول والشفافية وأن تركز على الاحتياجات العملية للبلدان الخارجة من الصراع. من أجل ذلك، ينبغي أن تبدأ بحصر دقيق لما أُنجز حتى اللحظة. وتقترح كندا في هذه المرحلة المبكرة ثلاث مسائل رئيسية للنظر المحتمل فيها.

أولا، ينبغي للجنة بناء السلام أن توسع نشاطها بأن تبدأ تدخلها في المرحلة المبكرة للتعافي بعد انتهاء الصراع كما يدعو إلى ذلك تقرير الأمين العام. ينبغي للجنة أيضا أن تنظر في الكيفية التي يمكنها بها تقديم دعم أفضل وأوسع للبلدان الخارجة من الصراع في نفس الوقت الذي تواصل فيها تعاونها مع البلدان المدرجة حاليا في جدول أعمالها. ولتفعل ذلك، يجب على اللجنة أن تكيف أساليب عملها وأن تحدد بوضوح أكبر القيمة التي تضيفها لجهود بناء السلام القائمة.

ثانيا، على لجنة بناء السلام أن تعتمد جدول أعمال متعدد المستويات بحيث يتسنى لها أن تتحرك على مستويات متنوعة وفق المرحلة التي أدركها توطيد السلام. ليست كل الحالات متساوية في حاجتها إلى التدخل المكثف الذي يتم الآن فيما يتعلق بالأطر الاستراتيجية. قد يكفي أن يكون دور اللجنة هو الرصد أو مساعدة البلد المعني على الانتقال من بناء السلام إلى بناء قاعدة سليمة للتنمية.

ثالثا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تحسِّن الطريقة التي تعالج بها المسائل المواضيعية وإدماج الدروس المستفادة. يجب عليها أن تصبح المحفل المحوري في الأمم المتحدة لمناقشة التحديات الاستراتيجية والمعضلات المتعلقة بالسياسات التي يمثلها بناء السلام، الأمر الذي يتطلب توثيق التعاون مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك مع البنك الدولي والشبكة الدولية المعنية بالنزاع وهشاشة البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من الجهات خارج إطار الأمم المتحدة. كذلك يتطلب الأمر تقوية مكتب دعم بناء السلام بحيث يصير قادرا على أن يكون في آن واحد دار خبرة ومركز لتبادل المعلومات. هناك أيضا دور هام يجب على لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام الاضطلاع به في تشجيع شراكات ذات مغزى بين الجهات الفاعلة الخارجية والمحلية في مجال بناء السلام وهو أمر بالغ الأهمية للاستقرار على المدى البعيد.

إن استعراض عام ٢٠١٠ يجيء في وقت تقوم فيه الأمم المتحدة بإصلاح نهجها إزاء بناء السلام وعلى لجنة بناء السلام أن تقوم بمتابعة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام. وتتطلع كندا إلى مزيد من التوضيح للأدوار والمسؤوليات وتعزيز تدابير المساءلة المتبادلة لكبار موظفي الأمم المتحدة وإلى قدر أكبر من التكامل لجهود

الأمم المتحدة الميدانية. كما أننا نتطلع باهتمام عظيم إلى التقرير القادم عن القدرات المدنية.

ها قد أزفت الساعة. لقد أبرز التقرير الأخير عن أعمال لجنة بناء السلام ليس الخطوات الوليدة التي قطعناها على طريق التقدم فحسب، ولكن أيضا الوعود التي يجب أن تتحقق. إن استعراض عام ٢٠١٠ فرصة لتحقيق الرؤية الأصلية الطموحة وراء إنشاء اللجنة. ولقد آن الأوان لأن تلقي لجنة بناء السلام نظرة فاحصة على أساليب عملها وأن تستفيد من نجاحاتها وأن تحتفظ بقابليتها على التكييف وأن تبرهن على أهميتها. فلنضع ولاية لجنة بناء السلام ولنطور أدواتها بحيث تصبح شريكا فعالا للبلدان التي تسعى لبناء مستقبل أكثر إشراقا.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): منذ تأسيس لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام قبل بضع سنوات، كان المسار الذي سلكاه مثيرا للاهتمام وداعيا إلى التشجيع. ويقدم الدليل على ذلك التقريران عن عمل هذين الكيانين في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام المعروضان علينا اليوم (A/64/341، A/64/217). و لم يكن ذلك الاتجاه ممكنا لولا الإسهام، الذي نقدره تقديرا كبيرا، من جانب الأمانة العامة والعديد من الدول الأعضاء.

وتؤيد بلجيكا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد وصف ذلك البيان نقطة انطلاق المساهمة الأوروبية في استعراض فترة الخمس سنوات لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وأود أن أقدم بعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية، آخذا في الاعتبار تجربتي بصفتي رئيسا لتشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد بدأ للتو النظر في إنجازات اللجنة وفي مستقبلها في وقت نتطلع فيه إلى استعراض فترة الخمس سنوات للجنة بناء السلام بعد أقل من عام. وتعتزم بلجيكا أن تشارك على نحو فعال في عملية الاستعراض الجماعية على أساس ثلاثة مبادئ توجيهية.

أولا، علينا أن نعتمد على الرؤية التي كانت في صميم إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٦. وتلك الرؤية كانت واضحة: على لجنة بناء السلام أن تكون منبرا للتنسيق وتوجيه وحشد الجهود الدولية لصالح البلدان الخارجة من النزاعات. ولن ننجح في جعل لجنة بناء السلام أداة أساسية للمشاركة الدولية في حالات ما بعد انتهاء النزاع إلا إذا كنا جميعا على استعداد لتعزيز جهودنا في التنسيق والتعبئة. وفي ذلك الصدد، يتضمن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881) توصيات قيمة للغاية، مثل تعزيز مناصب الأمم المتحدة الرفيعة المستوى في الميدان، والنشر السريع للقدرات المدنية وتحسين الدور التنسيقي للجنة بناء السلام.

ثانيا، يتسم عمل لجنة بناء السلام بالتطور والحيوية. وقد حققت اللجنة تقدما كبيرا منذ إنشائها الذي لم تكد تمر عليه أربع سنوات. وفي التشكيلات المخصصة لبلدان بعينها، نستمر بلا توقف تقريبا في استعراض أساليب عملنا، ونسعى إلى مواءمتها مع التحديات التي نواجهها سواء في نيويورك أو في الميدان. وعلينا أن نعمل بدون عقائد جامدة من خلال اتباع نهج مرن وتصميم إجراءاتنا على ضوء التنوع الكبير لحقائق الواقع في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وإذ نفكر في اتجاه عملنا، علينا أن نبقي في الأذهان طبيعته المتطورة وأن نأخذ في الاعتبار الدروس المستقاة من تجربتنا الماضية. وعلى أية حال، هذا ما نحاول أن نقوم به في تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي آخر البلدان التي أدرجت في جدول أعمال اللجنة.

ثالثا، ينبغي لنا أن ننظر إلى عمل اللجنة بصفته جزءا من كل، لا سيما من خلال الأخذ في الاعتبار تطورات السنوات القليلة الماضية في سياق إصلاحات الأمم المتحدة الأخرى. وفي ذهني بصفة خاصة العلاقة بين بناء السلام وحفظ السلام، إذ أنهما يمثلان عالمين ما زالا حتى الآن متباعدين إلى حد كبير، ولكن يجب التقريب بينهما. وأفكر أيضا بالاتساق على نطاق المنظومة وبمفهوم توحيد أداء الأمم المتحدة، وهما هدفان تستطيع لجنة بناء السلام أن تسهم بشكل جوهري في بلوغهما.

أخيرا، تدور في خاطري جهود التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال، ساعدنا على تعزيز العلاقات فيما بين مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، بغية تنفيذ إصلاح القطاع الأمني وكذلك عملية نزع السلاح والتسريح والإدماج للمتمردين السابقين، التي أصبحت ملحة فعلا في الآونة الأخيرة. وعملنا كذلك مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في التراع المسلح ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بغية إيجاد الحلول لمشكلة الجنود الأطفال.

ومن الضروري أيضا النظر في الإجراءات الرسمية وغير الرسمية التي تتفاعل لجنة بناء السلام عبرها مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الممكن بلا شك مواصلة تطوير الدور الاستشاري للجنة بالنسبة لمجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، يمكن طلب مشورة لجنة بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع، أو عندما يعد المجلس الوثائق المتعلقة بالبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وتدعو بلجيكا، كذلك، إلى تعزيز العلاقات بين اللجنة والجمعية العامة، على سبيل المثال، من خلال تنظيم مناقشة سنوية ثانية بشأن بناء السلام في هذه الهيئة بالإضافة إلى مناقشة التقرير السنوي.

وفي استعراض فترة الخمس سنوات الذي سنجريه، يجب أن ننظر في التطورات التي تتجاوز إطار منظومة الأمم المتحدة، بغية تحسين الحوار بين الدول الضعيفة والمجتمع الدولي من خلال قنوات مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ مبادئ باريس. وفي هذا الصدد، أود التشديد على أن تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى تعمل بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أخيرا، أود أن أشير بكلمات قليلة إلى صندوق بناء السلام. وقد لاحظ وفد بلدي مع شعور بالارتياح جهود الأمانة العامة، ولا سيما جهود الأمينة العامة المساعدة الجديدة، السيدة تشينغ – هوبكيتر، الساعية إلى جعل صندوق بناء السلام أداة يمكنها التصرف بسرعة أكبر وتؤدي دورا حفازا أكبر. وفي الواقع، هذه هي الخصائص التي ستمكن الصندوق من أن يتبوأ مركزا متميزا. ومن الضروري مواصلة تحسين التآزر بين صندوق بناء السلام وجهود الشركاء الثنائيين وجهود الصناديق الأخرى في البلدان المتلقية، وكذلك مع لجنة بناء السلام. ولكن بصفة عامة، تعتقد بلجيكا أن التنقيح والتعديلات التي أجراها الصندوق خلال السنة الماضية تبعث على التفاؤل.

ومن ناحيتي، بصفتي الممثل الدائم لبلجيكا، أود التشديد هنا على أن بلجيكا ستواصل التزامها الفعال والثابت بدعم بناء السلام، بما في ذلك من خلال مساهماتها المختلفة في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن السعادة السيد ثيو - بن غوريراب، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

السيد غوريراب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): سأكون مقصرا، في هذه المناسبة السعيدة، إذا لم أعرب لأخي رئيس الجمعية العامة عن مدى سعادتي الغامرة وأنا أراه يشغل المنصب الذي شغلته ذات يوم في مطلع القرن. والاتحاد البرلماني الدولي رهن إشارته وسيقدم له كل المساعدة التي يستطيعها. وأتمنى له التوفيق.

يسعدني أن أعود إلى هذه القاعة وأن أخاطب الجمعية باسم الاتحاد البرلماني الدولي بينما تستعرض عمل لجنة بناء السلام. ويكمن تعزيز السلام في صميم ولاية الاتحاد البرلماني الدولي. وقامت منظمتنا على فكرة أن للبرلمانات وأعضائها إسهاما أساسيا في بناء السلام والاستقرار الاجتماعي. ففي البرلمان تناقش مصالح المجتمع المتنافسة وأحيانا المتصارعة. وهناك يتم التوصل إلى اتفاقات بشأن السياسة العامة والأولويات الوطنية. فالبرلمان الكامل التمثيل الذي يتمتع بالسلطات المطلوبة لسن التشريعات ومحاسبة الحكومة، هو، من نواح كثيرة، أفضل علاج للصراع.

والبرلمان بصفته بوتقة تنصهر فيه المكونات المختلفة للمجتمع، يضطلع بدور حاسم في عملية المصالحة الوطنية، والتسامح السياسي وبناء السلام في أعقاب الصراع. ورغم التقدم المحرز الذي لا يمكن انكاره في غضون العقدين الماضيين، فإن العديد من البرلمانات في البلدان النامية، خاصة برلمانات بلدان ما بعد الصراع، لا تزال تواجه تحديات صعبة. فقدراتها ومواردها محدودة للغاية بحيث لا تمكّنها من العمل بفعالية ومن تعزيز الديمقراطية.

إننا في الاتحاد البرلماني الدولي نعمل على مساعدة هذه البرلمانات بتقديم الدعم المستدام والعملي لها ونعزز بذلك تطورها في الأجل الطويل إلى مؤسسات أكثر مصداقية - مؤسسات تستطيع المساعدة في بناء توافق الآراء وتكون نقطة انطلاق للحوار المفتوح والصريح، الذي يمكن أيضا أن يسهم في تضميد الجراح التي خلفها الصراع وتفادي خطر العودة إلى عدم الاستقرار والخلافات.

ونعمل عن كثب مع الأمم المتحدة في مجال تسوية الصراعات. ولدينا اهتمام مشترك بترسيخ هذه البرلمانات الحيوية. فهي أساسية لتحقيق الملكية المحلية البالغة الأهمية لنجاح العمليات الدولية في مجتمعات ما بعد الصراع.

ويسعدني أن لجنة بناء السلام تولي اهتماما متزايدا لاحتياجات البرلمانات في البلدان التي أنهكتها الصراعات التي تعمل فيها اللجنة. وأرحب بحرارة بالتعاون المتزايد بين الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة بناء السلام.

وبناء على تجربتنا، ولكي تعمل البرلمانات في البلدان الخارجة من الصراع بصورة فعالة، لا مفر من الحوار إطلاقا. ويصدق هذا على أحزاب الأغلبية والمعارضة على السواء: فمن الضروري لها أن تتمكن من العمل معا. وبهذه الطريقة، ستتمكن من تشكيل رؤية مشتركة تستند إلى الثقة المشتركة والاحترام المتبادل. ولهذا السبب، يشارك الاتحاد البرلماني الدولي في مسعى طويل الأجل لمساعدة البرلمان في بوروندي على وضع إطار للحوار القائم، وبناء توافق الآراء وعملية اتخاذ القرار الشاملة.

وبالمثل، نقوم بمساعدة برلمان سيراليون ليضطلع بدور قوي في عملية المصالحة الوطنية والشروع في بداية جديدة. وفي الوقت الحالي، نساعد في وضع مدونة لتنظيم المعارضة في البرلمان وتشجيع البرلمانيين من جانبي الخصومة السياسية على العمل معا من أجل الصالح العام.

وفي كينيا، نعمل مع البرلمان لضمان أن يكون في طليعة الجهود المبذولة لكفالة الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في ذلك البلد. ويسرنا انتهاء البرلمان من وضع خطة عمل لتنفيذ الاتفاق السياسي الشامل. وإلى جانب ذلك، نلازم الآن البرلمان وهو يقوم بتنفيذ جميع مراحل الخطة.

وفضلا عن ذلك، نجري مناقشات مع لجنة بناء السلام والبرلمان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أوائل السنة المقبلة، سنرسل بعثة إلى ذلك البلد في إطار بعثة لجنة بناء السلام بهدف تقييم احتياجات البرلمان ووضع استراتيجية لدعم الجهود المبذولة لتطويره وتدعيمه في الأجل الطويل.

وإذ نناقش الآن أفضل السبل لإحلال السلام والاستقرار في البلدان المتضررة من الصراع، علينا أن نتذكر أنه لا يمكن تحقيق ذلك بدون النوايا الحسنة والمصالحة، وأنه ينبغي أن تكون هذه الجهود شأنا وطنيا من جميع الجوانب. وتتطلب هذه العملية مشاركة جميع الأحزاب، وتعني بالضرورة مشاركة البرلمان.

ولذلك أود أن أختتم بياني بحث جميع أعضاء الجمعية على تقديم دعمهم التام للبرلمانات في تلك البلدان – واحترام سيادتها أثناء توفير الوسائل لها لتصبح حقا مؤسسات تمثيلية وشفافة وخاضعة للمساءلة ومفتوحة وفعالة. وهذا من أهم الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها المجتمع الدولي في بناء السلام وإعادة الإعمار. وهذا أحد أهم الإسهامات التي نقدمها نحن في الاتحاد البرلماني الدولي بغية تحقيق السلام والتنمية في عدد متزايد من البلدان، وأهيب بالجمعية أن تنضم إلينا في هذه الممارسة في بناء مستقبل مشترك أفضل.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وأود أن أستشير الأعضاء فيما يتعلق بتمديد أعمال اللجنة الثانية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، على توصية المكتب بأن تقوم اللجنة الثانية بإنجاز عملها في موعد أقصاه يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. غير أن رئيس اللجنة الثانية أبلغني بأنه، نظرا لاستمرار المفاوضات، فإنه يود طلب تمديد أعمال اللجنة حتى يوم الجمعة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الجمعة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؟

تقرر ذلك.

أود أن أبلغ الأعضاء بتغييرات في الجدول الزمني لأعمال الجمعية. أولا، يرجى من الأعضاء أن يحيطوا علما بأنه تقرر إرجاء النظر في البند ١١٤ من جدول الأعمال ”متابعة نتائج قمة الألفية“، وإرجاء الجلسات المخصصة للتركيز على التنمية، التي كان من المقرر عقدها يوم الأربعاء ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإرجاء النظر في البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون ”التزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“ وفي البند ١٨ من جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان“، الذي كان من المقرر القيام به يوم الخميس ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حتى وقت لاحق سيعلن عنه فيما بعد. إضافة إلى ذلك، يحاط الأعضاء علما بأن الجلسة الثانية للمكتب ستعقد الساعة ١٥/٠٠، يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.